الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لدولة قطر لعام ٢٠١٨

المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة

نيويورك، الفترة ٩-١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٨

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لدولة قطر لعام ٢٠١٨

المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة

نيويورك، الفترة ٩-١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٨

البيان الافتتاحي

يسـرني أن أقدم الاسـتعراض الوطني الطوعي الثانـي لدولة قطر، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد في نيويورك خلال الفتـرة ٩-١٨ يوليـو / تموز عام ٢٠١٨، بشـأن التقدم المحرز في تنفيذ أهـداف أجندة التنمية المسـتدامة ٢٠٣٠ لعـام ٢٠١٨. ويأتي إعداد هذا الاستعراض ودولتنا تحرز تقدماً كبيراً في تحقيق العديد من الأهداف والغايات، وذلك في ظل العمل الجاد بغية تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التـي اعتمدتها الدولة في يوليو/ تموز عام ٢٠٠٨. والتي وصفها سـمو أميـر البلاد بأنها «تهـدف إلى تحويل قطر إلـى دولة متقدمة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، بالسعي إلى تطوير اقتصاد متنوع، يتناقـص اعتمـاده علـى الهيدروكربـون، ويتجه الاسـتثمار فيه نحو الاقتصـاد المعرفـي، وتتزايد فيه أهميـة القطاع الخـاص». ولقد أدى إدماج أجندة التنمية المسـتدامة ٢٠٣٠ في اسـتراتيجية التنمية الوطنيـة ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى تحديد الأهداف التـي ينبغـي على الأجهزة الحكوميـة والقطاع الخـاص والمجتمع المدني ومؤسسـات التعليم العالي ومراكز البحوث وباقي الشـركاء العمل على تحقيقها على مدار السـنوات القادمة ولغاية عام ٢٠٣٠. هذا ولا ينبغـي النظـر إلـى الأهداف التي تمت مراجعتها في هذا الاسـتعراض على أنهـا منفصلة عن باقي أهـداف وغايـات أجندة التنمية المسـتدامة ٢٠٣٠، بل من الضروري النظر إلى أهداف التنمية المسـتدامة على أنها عملية متكاملة بأبعدها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تسلط الضوء على النجاحات التـي تحققت، وتحدد أوجـه القصور في تنفيذ الأهـداف والغايات، بغية العمل على تحقيقها بالسـرعة الممكنة وفي الوقت المناسب.

يبيـن هذا الاسـتعراض التقدم الذي حققته دولتنا علـى صعيد الأهداف المتعلقة بضمـان توافر المياه وخدمـات الصـرف الصحي، وضمان حصول الجميع علـى خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمسـتدامة بتكلفة ميسورة، وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة، وضمان وجود أنماط اسـتهلاك وإنتاج مستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشـيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويوضح هذا الاستعراض أن دولة قطر شـريك أساسـي للمجتمع الدولي يمكـن الاعتماد عليه في بناء الأمن والسـلم الدوليين، وسـباقة في تقديم المسـاعدات الإنمائية والإغاثية للدول الضعيفة وللاجئين الذين تقطعت بهم السـبل. وفي هذا السـياق قدمت الدولة مسـاعدات تنموية للبلدان والفئات المحتاجة بما يفوق ملياري دولار امريكي عام ٢٠١٧. كما يبين الاستعراض أن دولة قطر قد حققت تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف السالفة الذكر.

ويشـير الاسـتعراض كذلك إلى آليات نظام الرصد والمتابعة والإبلاغ المعتمدة في إعداد التقارير الدورية التي تقدم إلى الجهات ذات العلاقة ومنها مجلس الوزراء. كما لا تفوتني الإشـارة في هذا المقام إلى أن دولـة قطـر قد أنجزت القدر الكبير من مشـروعات البنية التحتية لاسـتضافة بطولـة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢، وهي على أتم الاستعداد لجعل هذه المناسبة تظاهرة رياضية ثقافية عالمية تتفاعل فيها العديد من الحضارات الإنسـانية، بغية إرساء أسس عصرية لعالم متقدم محب للسلام . نتمنى أن نكون قد وفقنا في إعطاء صورة واضحة عن التقدم الذي أحرزناه.

د. صـالح بن محمـد النـابت
وزير التخطيط التنموي الإحصاء

المحتويات

البيان الافتتاحي ٣

النقاط البارزة ٧

المقدمة ١١

الهـدف ٦: ضمان توافر الميـاه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ١٥

الهـدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسـورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ٢٣

الهدف ١١: جعل المدن والمسـتوطنات البشـرية شـاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة ٣١

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ٤٥

الهـدف ١٥: حمايـة النظـم الإيكولوجيـة البريـة وترميمهـا وتعزيـز استخدامها وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي ٥٣

الهدف ١٧: تعزيز وسـائل التنفيذ وتنشيط الشـراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ٦١

الخلاصة والخطوات المستقبلية ٧٥

المراجع ٨٠

النقاط البارزة

يبين هذا الملخص مدى الترابط بين أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبين الإنجازات التي تضمنتها استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١١-٢٠١٦)، وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) فيما يتعلق بتحقيق الأهداف والغايات، وفيما يلي خلاصة لأهم ما تعرض له هذا الاستعراض:

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

في مجال **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة**، يحصل جميع سكان دولة قطر على مياه الشرب المأمونة، وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. بالإضافة إلى زيادة كفاءة واستدامة استخدام المياه، والتوسع في إقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي. كما حققت دولة قطر تخفيضاً في نسبة الفاقد الحقيقي والإجمالي من المياه المحلاة إلى ١٠٪ عام ٢٠١٦ مقارنة بفاقد قدره ٣٠٪ عام ٢٠١١، وجاري الإعداد لإقامة محطة معالجة مياه النفايات الصناعية. وقد بلغت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة نحو ٩٩٪ عام ٢٠١٧. وكذلك عملت الدولة على تحقيق الكفاءة في توفير المياه من محطات التحلية والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي باستخدام التقنيات الحديثة والشراكات الدولية، وكذلك دعم تركيب تقنيات حديثة تستخدم في المنازل وغيرها. إلا أن هناك بعض التحديات لازالت تواجه الإدارة المتكاملة لموارد المياه ممثلة باللجنة الدائمة للموارد المائية منها: الهدر في الاستغلال المفرط للمياه الجوفية واستخدام نحو ٢٥٪ منها في زراعة الأعلاف بدلا من ريها بمياه الصرف الصحي المعالجة في ظل غياب التسعيرة الفاعلة للمياه الجوفية، وحاجة الجهات المسؤولة عن مصادر المياه واستخدامها إلى تعزيز قدراتها المؤسسية، والبطء في معالجة بعض قضايا المياه مثل الحقن الجوفي بمياه الصرف الصحي المعالجة والمياه السطحية الجوفية والمياه المحلاة، وكيفية التعامل مع فوائض مياه الصرف الصحي وسبل التخلص منها.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

وفي إطار **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة**، فقد وفرت دولة قطر خدمات الكهرباء لجميع سكانها، وسعت إلى تعزيز الكفاءة الحرارية في إنتاج الطاقة من خلال تدقيق الكفاءة التشغيلية لجميع المنتجين المستقلين. كما نفذت الدولة حملات واسعة للتوعية بأهمية ترشيد الطاقة، وبصدد زيادة مساهمة الطاقة المتجددة من مجمل احتياجات الدولة من الطاقة إذ أن تلك النسبة لا زالت محدودة. وكذلك مازال تنفيذ قرار بطاقات كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف محدوداً أيضاً. كما قامت الدولة بتخصيص الأراضي لتشجيع إقامة مشاريع ومحطات الطاقة الشمسية، وتشجيع مبادرات الطاقة المستدامة واستخدام تقنيات توفير الطاقة مثل اعتماد مواصفات السخانات الشمسية، ووضعت خطة الانتقال لاستخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلا من استخدام المياه الصالحة للشرب، وإحلال محطات جديدة ذات كفاءة أفضل بدلاً من المحطات القديمة، وإقامة الشراكات والشركات لتقنية الطاقة الشمسية، وتشكيل لجنة وطنية للطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة. ومن ناحية اخرى لا زالت هناك تحديات ينبغي مواجهتها خلال الفترة القادمة منها: بطء التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة لكي تحقق نسبا مقبولة من مجمل احتياجات دولة قطر من الطاقة، وتوسيع نطاق الاعفاءات والمنح التي تشمل جميع النظم الموفرة للطاقة مثل المضخات الحرارية والسخانات عالية الكفاءة وأنظمة التكييف الموفرة للطاقة.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

عملت دولة قطر على جعل **المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة** من خلال تنفيذ أهداف الخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية والتي انطلقت منذ عام ٢٠١١. ولقد تحققت نتائج مرضية للجهود التنموية في قطاع التنمية الحضرية المستدامة. فقد نفذت الدولة العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في أنظمة النقل والطرق والطاقة والمياه والمرافق الرياضية وأنظمة الصرف من أجل تأمين وصول الجميع لوسائل نقل مأمونة ومساكن وخدمات أساسية بتكلفة ميسورة مع تأمين الرعاية والحماية الاجتماعية للشرائح الضعيفة في المجتمع والعمل على حماية المجتمع من مخاطر الكوارث. وعلى سبيل المثال فقد حصلت قطر على الترتيب ١٨ دولياً وفق مؤشر البنية التحتية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وذلك من بين ١٣٨ دولة، وبلغت نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة ١٠٠٪ خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٦، وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الكهرباء والماء ما يقارب ١٠٠٪. وتم إنجاز كافة مراحل مشروع الاستعداد الوطني لإدارة الكوارث، وخفض معدل الحرائق، وزيادة عدد المنشآت المرتبطة بغرفة العمليات المركزية في وزارة الداخلية من خلال الإنذار المبكر، وزيادة عدد المنشآت الحاصلة على شهادة استيفاء نظام الوقاية من الحرائق، بالإضافة لوضع أهداف جديدة خاصة بتطوير منظومة الدرع الأمني الإلكتروني. وعلى قدم المساواة، هناك اهتمام متواصل من الدولة بتعزيز نوعية الحياة من خلال تشجيع الأنشطة الثقافية، وحماية التراث الوطني، ودعم الأحداث الرياضية، وتوسيع الحدائق العامة، وتعزيز المباني الخضراء. وستتواصل جهود الدولة في تحقيق استدامة النمو الحضري من خلال تنفيذ أهداف الخطة العمرانية الشاملة ٢٠٣٢ التي تم اعتمادها عام ٢٠١٤. وقد واجهت الجهود التنموية للدولة بعض التحديات نتيجة للنمو السكاني المتسارع بسبب الحاجة للعمالة الوافدة في مشروعات البنى التحتية الرئيسية. يتلخص أهمها في الضغوط المستمرة

على الموارد المختلفة لضمان توفير الخدمات الأساسية للسكان، إلى جانب الحاجة للتوسع في إنشاء المزيد من المساحات الخضراء والحدائق العامة. ومراجعة التشريعات الحالية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والخطة الوطنية للطوارئ لتحديثها. وتسعى دولة قطر بعزم أكيد على مواجهة هذه التحديات حسب أولوياتها الوطنية التنموية في إطار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

عملت دولة قطر على تحقيق **ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة** من خلال تشجيعها لكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمباني الخضراء واستخدام المياه المعالجة في منشآت التبريد المركزي وري الأعلاف، والحد من إنتاج النفايات والمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها. كما دعمت توفير منظومة إنتاج نباتي وسمكي وحيواني وإعداد خطط واستراتيجيات لقطاعات الثروة السمكية والموارد الطبيعية والسياحة. كما أنها تعمل دوما على التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وكذلك دعمت المؤتمرات والمعارض المتعلقة بذلك. كما قامت بتشجيع إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والمشتريات من المواد الغذائية الصحية، والاستخدام الأمثل للمياه، وترشيد استخدام الطاقة. كما وجهت بتجنب الاستخدام المفرط للمياه الجوفية.

ومن ناحية أخرى فان دولة قطر لا زالت تواجه عددا من التحديات منها الحد من المخلفات الصلبة والإنشائية والخطرة، والتأثيرات السلبية لتغيرات المناخ، ومواجهة الضغوطات على البيئة والموارد الطبيعية الناجمة عن زيادة عدد السكان والتوسع العمراني.

١٥ الحياة في البرّ

عملت دولة قطر على **حماية نظمها الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان تنوعها البيولوجي**، حيث بلغ إجمالي المساحة المحمية الرامية إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية من الصيد والرعي الجائر نحو ٣٠٪ من المساحة الإجمالية للدولة. كما أنجزت دراسة التنوع الحيوي للطيور البرية، وكذلك اتخذت إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من الحيوانات والاتجار بها. بالإضافة إلى خفض انبعاثات قطاع الكهرباء والطاقة من ٤٦٪ عام ٢٠١٣ إلى نحو ٤٠٪ عام ٢٠١٦، وإطلاق مشروع تأهيل البر القطري بهدف المحافظة على الغطاء النباتي. وقد حققت دولة قطر الترتيب ٣٢ دوليا عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر الاداء البيئي الصادر عن جامعة ييل، وتمكنت من زيادة مساحة المانجروف (غابات اشجار القرم الكثيفة) من نحو ٧,٣ كم٢ عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٩,٣ كم٢ عام ٢٠١٥، بينما بلغ إجمالي مساحة جميع مناطق المانجروف (الكثيفة وغير الكثيفة) في نفس العام ٢١,٢٦ كم٢.وقد إزدات المسطحات الخضراء من خلال إنشاء ٤٠ حديقة جديدة متكاملة ليصبح عددها ٨٧ حديقة في مختلف المناطق، وزراعة ٣٧ ألف شجرة سدر ونباتات محلية. كما عززت الدولة التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة وأنشأت عدة مراكز ومعاهد هامة ذات علاقة بالبيئة. ومن ناحية اخرى، لا زالت هناك تحديات تواجه دولة قطر تتعلق بحفظ النظم الإيكولوجية البرية، وحمل المياه المنصرفة إلى البيئة البحرية على كميات هائلة من المركبات العضوية وغير العضوية، وتعرض البيئة البحرية لمصادر صرف متعددة، وتزايد كمية الانبعاثات الناتجة عن الاستهلاك وعن كمية الطاقة الهائلة اللازمة لتحلية المياه.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

على صعيد **تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**، عززت دولة قطر وجودها على الصعيد الدولي، فاستضافت العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المنعقد في الدوحة خلال الفترة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، الذي رعى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والمؤتمر رفيع المستوى لتمويل التنمية ووسائل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. المنعقد في الدوحة خلال الفترة (١٨–١٩تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في الدوحة خلال الفترة (١٢–١٩ نيسان/ابريل ٢٠١٥). وعلى صعيد تمويل التنمية قدمت دولة قطر مساعدات تنموية للبلدان الفقيرة والفئات المحتاجة واللاجئين بما يفوق ملياري دولار أمريكي عام ٢٠١٧، ونشط دور المجتمع المدني في الدولة ورعى إصدار «إعلان الدوحة المتعلق بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠»، عام ٢٠١٧، كما حرصت دولة قطر على تعزيز استخدام التكنولوجيا في تنفيذ معظم برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهادفة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في الدولة وإقامة مجتمعات مستدامة لا يهمش فيها أحد. وتوفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث ٢٠١٢ إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر، كما اهتمت دولة قطر بتعزيز قدرات مواطنيها بغية تمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، فأقامت المدارس والجامعات بأنواعها وأوفدت العديد من الطلاب في بعثات دراسية خارج الدولة. هذا وترتبط دولة قطر بمعاهدات تجارية مع العديد من بلدان العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري للسلع بين دولة قطر وباقي بلدان العالم حوالي ٣٥٥ مليار ريال قطري، في حين بلغ الميزان التجاري حوالي ١٣٧ مليار ريال قطري عام ٢٠١٧. وتمتاز دولة قطر بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد عالمية في إطار منظمة التجارة الدولية.

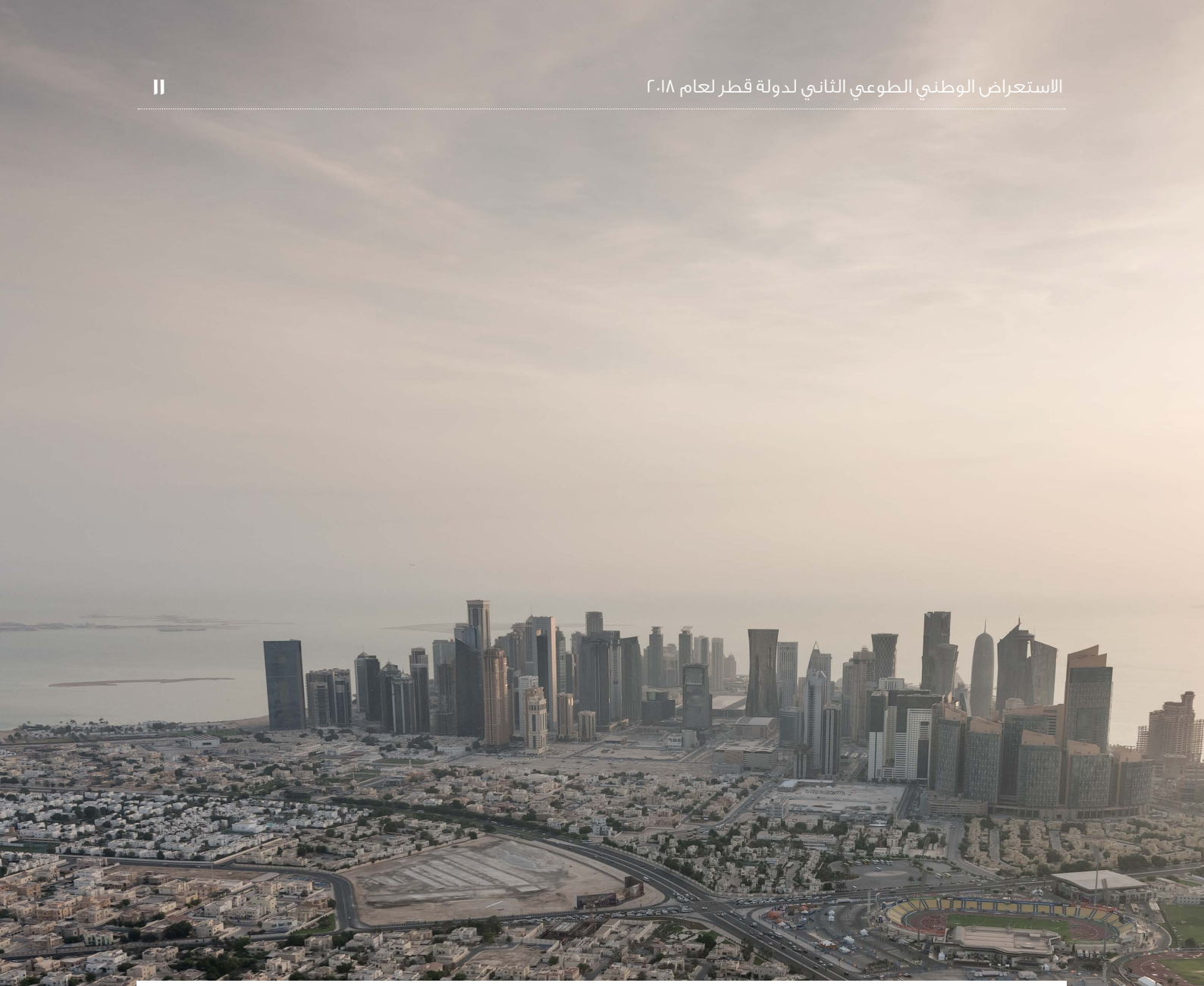

المقدمة

اعتمدت دولة قطر منهج التنمية المستدامة في تطوير كيانها الناشئ، منذ استقلالها عام ١٩٧١، حيث أنشأت العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية والمدارس ومعاهد التعليم العالي ومراكز البحوث والمنتديات الثقافية والعلمية بغية تطوير قدراتها البشرية والاقتصادية والبيئية، وتقديم الخدمات للسكان والارتقاء بنوعية الحياة. كما أصدرت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٨، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى ٢٠١١-٢٠١٦ والثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢[١]،واعتمدت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠١٥، التي تمت مواءمتها مع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية. إن الاستعراض الوطني الطوعي الحالي بشأن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ هو الثاني الذي ستقدمه دولة قطر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي ينعقد سنويا[٢]. ويهدف هذا الاستعراض إلى إعطاء صورة عن التقدم الذي أحرزته دولة قطر في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، خاصة الأهداف التي تم تحديدها لعام ٢٠١٨ تحت شعار « التحول نحو مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود»، وإلقاء الضوء على التحديات التي تواجه عمليات تنفيذ الأهداف المحددة ذات العلاقة.

[١] https://www.mdps.gov.qa/en/pages/default.aspx
[٢] https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16517Qatar_VNR_2017_En.pdf

أما فيما يتعلق بآليات التنفيذ، فتقوم الوزارات والأجهزة الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص والمعاهد العليا ومراكز البحوث بتنفيذ الأهداف والغايات المحددة بواسطة لجان متخصصة تعمل وفق منهج الشراكة في العمل، ويستخدم نظام الرصد والمتابعة الذي أعد لهذا الغرض في تتبع تنفيذ الأهداف والتعرف على التحديات. وسعت دولة قطر إلى الموازنة بين سياساتها الاقتصادية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مواردها وثرواتها الطبيعية، حيث تمكنت من إرساء سياسة تكاملية عززت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ أكثر من ٦٧ ٪ في العام ٢٠١٧، وأولت قطاع الطاقة الاهتمام الكافي كمصدر هام لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني عن طريق العمل على رفع الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي لحوالي ٣٠٪ بما يعزز مكانة الدولة كأكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم . ووفقاً لمصادر صندوق النقد والبنك الدوليين، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٧ ألف دولار لعام ٢٠١٦ [٣] بحسب تعادل القوة الشرائية، علما بأن عدد سكان قطر بلغ حوالي ٢,٧ مليون نسمة في نفس العام. وتوضح العديد من المؤشرات والأدلة Indices المعدة دولياً مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في العديد من مجالات التنمية المستدامة. (أنظر الجدول التالي)

جدول (١): مكانة دولة قطر عالمياً وفقاً للعديد من المؤشرات الدولية المختارة

	المؤشرات	المرتبة/عدد الدول	العام
١	مؤشر السعادة (Happiness Index) [٤]	١٥٦/٣٢	٢٠١٥-٢٠١٧
٢	مؤشر التنمية البشرية (HDI) [٥]	١٨٨/٣٣	٢٠١٥
٣	تقرير التنافسية العالمي (المعهد الدولي للتنمية الإدارية) [٦]	٦٣/١٤	٢٠١٨
٤	مؤشر مدركات الفساد [٧]	١٨٠/٢٩	٢٠١٧
٥	مؤشر السلام العالمي [٨]	١٦٣/٣٠	٢٠١٧
٦	مؤشر الحرية الاقتصادية [٩]	١٨٠/٢٩	٢٠١٨
٧	مؤشر الابتكار العالمي [١٠]	١٢٧/٤٩	٢٠١٧
٨	مؤشر نوعية الحياة [١١]	٦٠/٢٦	٢٠١٨
٩	مؤشر جاهزية البنية الرقمية [١٢]	١٣٩/٢٧	٢٠١٦
١٠	مؤشر الأداء البيئي العالمي [١٣]	١٨٠/٣٢	٢٠١٨
١١	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي [١٤]	١٤٨/٦٤	٢٠١٦
١٢	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [١٥]	١٧٦/٣٩	٢٠١٧

[٣] https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=QA
[٤] https://s3.amazonaws.com/happiness-report/2018/WHR_web.pdf
[٥] http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf
[٦] https://www.imd.org/wcc/world-competitiveness-center-rankings/world-competitiveness-ranking-2018/
[٧] https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
[٨] http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/06/GPI-2017-Report-1.pdf
[٩] https://www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index_2018.pdf
[١٠] https://www.globalinnovationindex.org/
[١١] https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp
[١٢] http://reports.weforum.org/global-information-technology-report-2016/networked-readiness-index/
[١٣] http://epi.yale.edu
[١٤] https://www.unido.org
[١٥] http://www.itu.int

هـذا وسـيكون لاسـتضافة بطولـة كأس العالم لكـرة القدم عـام ٢٠٢٢ آثار محفـزة لاقتصاديـات البلاد وانعكاسـاتها الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئية. وتجدد دولـة قطر التزامها بتوصيـات مؤتمرات القمة العالميـة التـي عقدتهـا الأمم المتحدة، بما في ذلك إعـلان ريو حول البيئة والتنميـة المنعقد عام ١٩٩٧ وإعلان الدوحة بشـأن تمويل التنمية الصادر عام ٢٠٠٨، وإطار سـنداي [١] للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠، وأجنـدة التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠، بالإضافة إلى قمـة باريس لتغير المناخ لعـام ٢٠١٥. وتجدر الإشـارة إلى أن دولة قطر قد طورت العديد من السياسـات المتكاملة اسـتجابة لإعلانـات الأمم المتحدة وفـي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان. كما انضمت دولة قطـر إلى العديد من التحالفات بغية مكافحـة التطرف والإرهـاب وتعزيز التجارة الدولية وفقـاً لمنهجيات منظمة التجـارة الدولية (الأونكتاد). ويوضـح الاسـتعراض مسـاهمة دولة قطر في إقامة الشـراكات الدوليـة وتقديم المسـاعدات التنموية والإغاثيـة للدول الفقيرة ولمنظمات الأمم المتحدة واللاجئين الذين تقطعت بهم السـبل، حيث قدمت مساعدات بما يفوق ملياري دولار أمريكي عام ٢٠١٧.

قـام بإعـداد هذا الاسـتعراض فريق عمل مـن وزارة التخطيط التنمـوي والإحصاء بالتعاون مع الشـركاء مـن الـوزارات والأجهـزة الحكوميـة، ومنظمـات المجتمع المدنـي وغيرها، مسـتعيناً بتقاريـر ومدخلات نوعيـة وكمية من الـوزارات والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنـي المعنية. والجدير بالذكر أن اسـتراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، تسـعى إلى تكامل عملية التنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعيـة والبيئيـة، حيـث تسـهم مخرجاتهـا فـي النهوض بكافـة فئـات المجتمع مـن مواطنين ومقيمين. وتسـعى دولة قطر إلى أن ينعكس النمو الاقتصادي في الدولة مباشـرة على نوعية الحياة في العديد من المجالات كالتعليم والعمل والصحة والسـكن والمواصلات وغيرها. وتهدف اسـتراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، إلى النهوض بكافة فئات المجتمع مثل القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتمكين المرأة، والمسـائل ذات العلاقة بالأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكن والمواصلات وغيرها، وإعطاء دور كبير لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسـات القطاع الخاص والمعاهد العليا ومراكز البحث والابتكار في عمليات تنفيذ الأهداف ومتابعتها ورصد تقدمها.

[١] https://www.unisdr.org/files/43291_arabicsendaiframeworkfordisasterris.pdf

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

حرصت دولة قطر على ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة وذلك من خلال: تحلية مياه البحر، واستخراج المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالج والتي تستخدم في الريْ الزراعي والمسطحات الخضراء وري الأعلاف.
وفرت دولة قطر المياه لكافة سكانها، وتعمل في الوقت الراهن على التوسع في إمدادات المياه وفي محطات المعالجة. كما تم إعداد وإقرار السياسة المائية للدولة والتي اشتملت على الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي هي قيد التطبيق، وكذلك استراتيجية المياه في دولة قطر ٢٠٣٠ الصادرة عام ٢٠١٨ [١٧].

[١٧] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) :السياسة المائية لدولة قطر (غير منشورة)

أولاً: مواءمة أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع الهدف السادس من التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢) الأهداف التالية التي تعزز من كفاءة استخدام المياه وتوفيرها وترشيدها وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مستدامة [١٨]:

١. تقليل نسبة الفاقد (الحقيقي والإداري) من مياه الشرب إلى ٨٪ وتوفير بنية تحتية لاستخدام ٧٠٪ من المياه المعالجة المنتجة في المشاريع المختلفة.
٢. توفير إدارة متكاملة للمياه بالمناطق الصناعية والملوثات المصاحبة لها.
٣. المحافظة على مصادر المياه وتنميتها بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تقليل الفاقد الكلي (الحقيقي + إداري) من مياه الشرب وخفض معدل استهلاك الفرد من المياه بنسبة ١٥٪ من خلال البرنامج الوطني «ترشيد».
٤. الحد من استنزاف المياه الجوفية وتنمية الخزان المائي الجوفي بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانياً: الإنجازات

حققت دولة قطر العديد من الإنجازات في مجال ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامه، وهي ناجمة عن سياسات معتمدة في المجالات التالية:

في مجال التنفيذ

يحصل جميع السكان في الدولة على مياه الشرب المأمونة من خلال شبكات المياه وبأسعار مدعومة، كما يحصل نحو١٠٠٪ من السكان في دولة قطر على خدمات الصرف الصحي. وقد بلغت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة نحو ٩٩٪ من مجمل مياه الصرف الصحي عام٢٠١٧[١٩]، وتقوم هيئة الأشغال العامة في الوقت الراهن بتنفيذ مشروعً لتعزيز المياه الجوفية وهو تجميع المياه السطحية ومياه الامطار وتنقيتها ومن ثم ضخها في الآبار الجوفية على عمق ٤٠٠م تحت سطح الارض للحفاظ على المخزون الاستراتيجي من المياه وذلك ضمن خطتها (الخطة الرئيسية المتكاملة لمياه الصرف الصحي حتى عام ٢٠٣٠). وفي إطار تعزيز الكفاءة والاستدامة في استهلاك المياه حققت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) تخفيضاً في نسبة الفاقد الإجمالي من المياه المحلاة إلى حوالي ١٠٪ منها فاقد حقيقي بنسبة ٤٪ عام ٢٠١٦[٢٠] . كما بلغ إجمالي طول شبكة المياه الفرعية التي تعمل على نقل وتوزيع المياه إلى المشتركين ما يزيد على٧٠٠ كم تصل إلى ١٠٠٠ كم مع نهاية عام ٢٠٢٢. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمياه المحلاة الصالحة للشرب نحو٣٩٥ مليون جالون / اليوم، ومن الممكن أن ترتفع إلى ٥٣٢ مليون جالون / اليوم مع تشغيل مشروع محطة أم الحول.

[١٨] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢)، ٢٠١٨
[١٩] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، فصل الاحصاءات البيئية ٢٠١٧
[٢٠] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)

في مجال الشراكة الدولية

قامت دولة قطر في بداية عام ٢٠١٨ بالتعاون مع معاهد علمية بحثية أوروبية وأمريكية (النمسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) لصياغة استراتيجية مستدامة لموارد الغذاء والمياه والطاقة في المناطق الحضرية في دولة قطر. كما تم التعاون بين هيئة الأشغال العامة وإدارة الحدائق العامة لتطبيق استخدام الري بالمياه المعاد تدويرها بكافة حدائق الدولة بدلا من المياه الصالحة للشرب وذلك ضمن تعزيز كفاءة استخدام المياه وترشيدها.

في مجال استخدام التكنولوجيا

تمت زيادة كفاءة محطات التحلية من خلال إدخال واستخدام محطات جديدة، وكذلك تحلية المياه عن طريق التناضح العكسي الذي تم تشغيله جزئيا وبدأ يضخ المياه في الشبكة خلال المرحلة الأولى من إنتاج محطة راس أبوفنطاس وبطاقة إنتاجية تقدر بنحو٣٦ مليون جالون يومياً في ابريل عام ٢٠١٧، وكذلك إنتاج محطة أم الحول من المياه المحلاة عن طريق خاصية التناضح العكسي والتي تبلغ ٦٥ مليون جالون من المياه عن طريق هذا النظام، بينما يبلغ إنتاج المحطة بشكل كامل ١٣٦,٥ مليون جالون من المياه [٢١]، وكذلك تم تركيب العدادات الحديثة على آبار المياه الجوفية كمرحلة تجريبية عام ٢٠١٧، والانتهاء من إعداد دراسة جدوى حقن الحوض الجوفي بواسطة المياه المحلاة لغرض إيجاد حوض جوفي للدولة يكون صالحا لتخزين واسترجاع المياه المحلاة، وذلك بهدف استخدام الحوض كمخزون استراتيجي ضخم للمياه بما يعادل استهلاك فترة ٩٠ يوماً من خلال آبار الحقن الجديدة (٤٠ بئر حقن)، و(١٠٥ بئر مراقبة ورصد)[٢٢]، بالإضافة إلى تركيب أجهزة استشعار لرصد وكشف المواد السامة والكيميائية والبيولوجية والملوثات الإشعاعية في خزانات ومحطات مياه كهرماء، واعتماد نظام التحكم الرقمي وكابلات الألياف البصرية لخزانات المياه الرئيسية. كما عملت الشركة القطرية لتبريد المناطق «قطر كوول» على تحقيق التوافق مع خطة الانتقال إلى استخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلا من استخدام المياه الصالحة للشرب (في المحطتين العاملتين في اللؤلؤة والخليج الغربي)، مما وفر نحو ١,٧ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب خلال الثمانية عشر شهراً الماضية عام ٢٠١٧ ووفرت كذلك في الطاقة المستخدمة.وقد نتج عن تبريد المناطق بواسطة مياة الصرف الصحي المعالجة من جهات تزويد خدمة التبريد (الخدمة الذاتية أو للغير)، إنتاج مايقارب ٤٠٣ الف طن تبريد، وتوفير مايقارب ٤٨٨ جيجا واط، وحوالي ٢,٦ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب مقارنة مع طرق التبريد التقليدي.

في مجال الحوكمة

تعتبر اللجنة الدائمة للموارد المائية الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف قضايا المياه وسياستها وإدارتها ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بها. كما تقوم بدور الإدارة المتكاملة للمياه التي تمت الموافقة عليها عند إقرار السياسة المائية وهي قيد التطبيق عام ٢٠١٨. وبهدف تحقيق الامن المائي قامت كهرماء بزيادة عدد خزانات المياه ٢٤ خزاناً يتم بناؤها في خمسة مواقع حتى عام ٢٠٢٦. وكذلك صدر قانون تعريفة الكهرباء والماء في عام ٢٠١٦ من خلال نظام الشرائح الاستهلاكية بهدف ترشيد وتنظيم الاستهلاك من جهة، وتخفيف الدعم المالي والإنفاق الحكومي على قطاع الكهرباء والماء من جهة أخرى[٢٣] . كما صدر البرنامج

[٢١] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)
[٢٢] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)
[٢٣] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)

الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة، حيث خفض من معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ١٨٪ ومن المياه بحوالي ٢٠٪ منذ انطلاقه عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٦[٢٤]. كما تم إعداد مسودة قانون ري الحدائق والمسطحات الخضراء في نهاية عام ٢٠١٧ وفي انتظار الانتهاء من لائحته التنفيذية.

ثالثاً: التحديات

يمكن حصر التحديات المتعلقة بتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مستدامة بما يلي:

لا يزال رفع الوعي الخاص بقضايا المياه ومشاكلها وأهميتها والحفاظ عليها خاصة في القطاعات السكنية والزراعية دون الطموحات، كما أن الطلب المتزايد على المياه يؤدي إلى بناء المزيد من محطات التحلية وتصاعد استغلال المياه الجوفية مما يترتب عليه ارتفاع التكاليف والنتائج السلبية على البيئة، ومحدودية استرداد تكاليف تحلية إمدادات المياه والصرف الصحي في ظل وجود تعريفة لا تعكس التكاليف الحقيقية، ودعم القدرات المؤسسية المسؤولة عن توفير المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي والمياه الجوفية، وتعدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمياه وإدارتها وضعف التنسيق بينها، بالإضافة إلى تشتت البيانات المتعلقة بالمياه ومصادرها واستخداماتها وعدم شموليتها وتقادمها. وكذلك الاستخراج المفرط لهذه المياه في القطاع الزراعي والذي يقدر بنحو ٢٥٢ مليون متر مكعب في السنة، يستخدم ٢٥٪ منها في ري الأعلاف مما يشكل هدرا لتلك المياه. وكذلك كيفية الحد من استهلاك المياه في دولة قطر (معدل استهلاك الفرد المرتفع من المياه) في ظل تراجع مستويات المياه الجوفية واستغلالها واحتمالية نفادها، وزيادة الاستهلاك المنزلي. بالإضافة إلى بطء تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تم إقرارها عام ٢٠١٧. والاستغلال المفرط للمياه في قطاع الزراعة على الرغم من محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة استمرار زراعة الأعلاف المستهلكة للمياه الجوفية بدلا من ريها بمياه الصرف الصحي المعالجة في ظل غياب التسعيرة الفاعلة لاستغلال المياه الجوفية، ناهيك عن أن بعض قضايا المياه لم يتم التصدي لها ومعالجتها بالسرعة المناسبة وهي الحقن الجوفي بالمياه المحلاة وبمياه الصرف الصحي المعالجة وما قد تحمله من تجاوزات للمعايير كيمائيا وبيولوجيا وبعض الملوثات الكيماوية، وبعض التركيزات وتلويث المياه الجوفية.

[٢٤] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

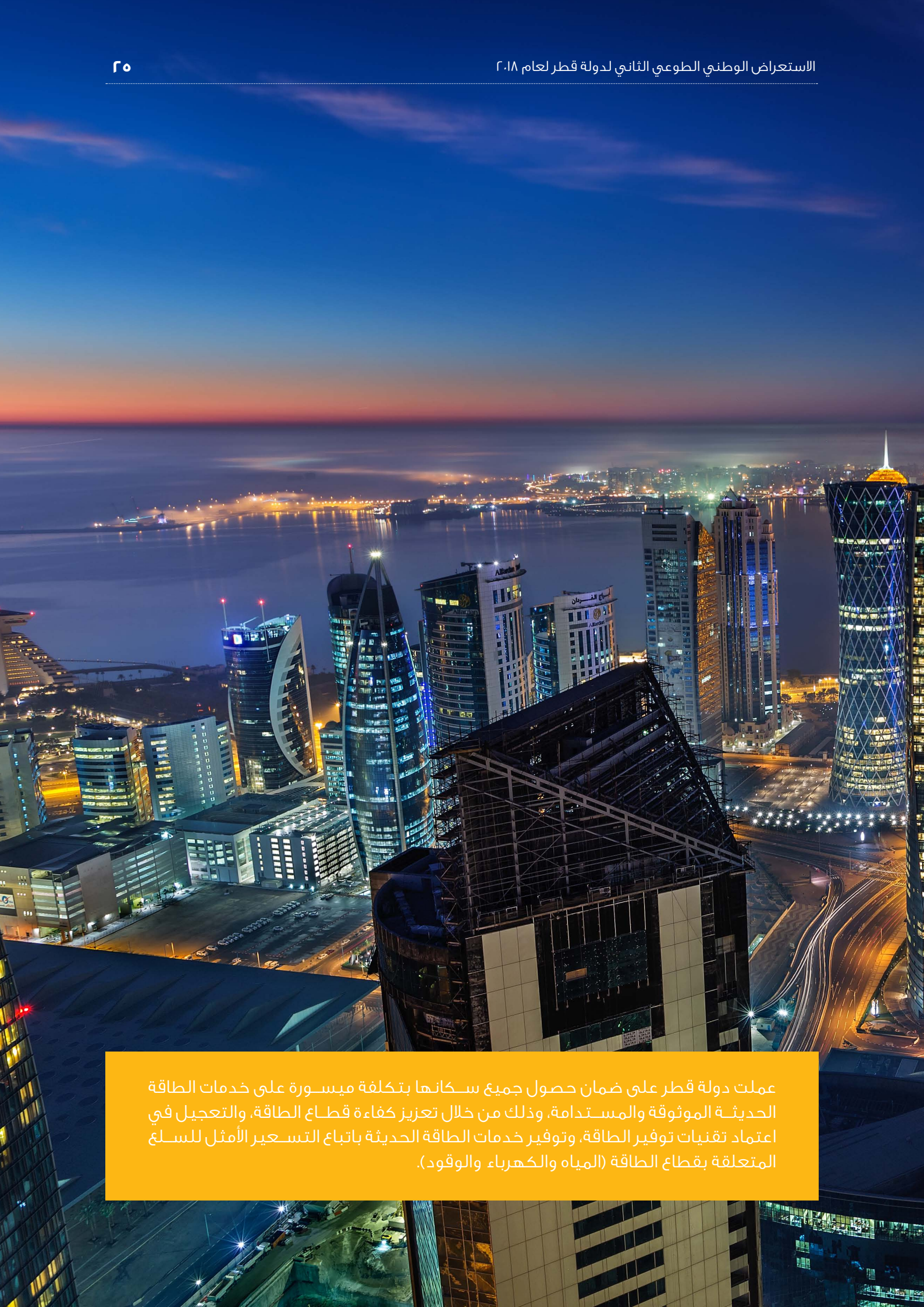

عملت دولة قطر على ضمان حصول جميع سكانها بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وذلك من خلال تعزيز كفاءة قطاع الطاقة، والتعجيل في اعتماد تقنيات توفير الطاقة، وتوفير خدمات الطاقة الحديثة باتباع التسعير الأمثل للسلع المتعلقة بقطاع الطاقة (المياه والكهرباء والوقود).

NATURAL GAS

اولاً: مواءمة أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٢٥]

تسعى دولة قطر إلى تحقيق ما يلي :

١. تحسين وتطبيق كفاءة الطاقة بنسبة ١٠٪، والاستفادة من البنية التحتية الموجودة لشبكة الربط الخليجي وزيادة القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد وتحسين إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وذلك للوصول إلى إنتاج ٢٠٠ ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ تزيد بعد ذلك إلى ٥٠٠ ميغاوات.

٢. تحديد مكونات خليط الطاقة لأمن التزويد بالطاقة الكهربائية وتعزيز الإدارة المتكاملة للماء والكهرباء بنهاية عام ٢٠٢٢ وخفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ٨٪ من خلال البرنامج الوطني «ترشيد»

٣. توفير البيانات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة.

ثانياً: الإنجازات

في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة وتلبية حاجة الدولة المتزايدة من الطلب على الطاقة، حققت دولة قطر عددا من الإنجازات خلال الفترة الماضية المتعلقة بحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وذلك من خلال سياسات معتمدة في المجالات التالية:

في مجال التنفيذ

يتم تزويد نحو ١٠٠٪ من السكان في دولة قطر بالطاقة الكهربائية في الوقت الراهن. كما يتم تنفيذ مشروع أم الحول للطاقة والذي يتوقع الانتهاء منه في منتصف عام ٢٠١٨ بقدرة إنتاجية تقدر بنحو ٢٥٢٠ ميغاوات من الكهرباء و ١٣٧ مليون جالون من المياه المحلاة يوميا وبتكلفة إجمالية قدرها نحو ٣ مليار دولار وذلك باستخدام تكنولوجيا التناضح العكسي، والذي سوف يحقق ٢٥٪ من احتياجات الدولة من الكهرباء و ٣٠٪ من احتياجاتها من المياه. كما تم إطلاق مسابقة أفضل مبادرة للطاقة المستدامة وذلك ضمن مبادرات البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة (ترشيد)، وذلك بهدف تعزيز الوعي البيئي حول مفهوم الطاقة المستدامة في المجتمع ورفع الوعي العام حول ثقافة الاستخدام الكفوء للمصادر الطبيعية. وقد أنشأت كهرماء أول محطة للطاقة الشمسية بالدحيل والتي سوف تنتج ١٠ ميغاوات من الطاقة خلال المرحلة الأولى عام ٢٠١٨. وسوف تنفذ مشاريع للطاقة الشمسية لتوليد ١٠٠ ميغاوات (بالتعاون

[٢٥] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) ، ٢٠١٨

مع لجنة المشاريع والإرث) لإمداد ملاعب المونديال ٢٠٢٢ بالكهرباء. هذا وقد بلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية في دولة قطر نحو ١٥٣٠٧ كيلووات/ساعة في السنة عام ٢٠١٤، وانخفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ١٨٪ خلال فترة برنامج الترشيد (٢٠١٢–٢٠١٦)[٢٦]. كما تم تدشين ١٧ محطة نقل كهرباء رئيسية، وتدشين ١٤ دائرة خطوط أرضية من الكابلات ذات الجهد العالي (٢٢٠ ك ف، ١٣٢ ك ف، ٦٦ ك ف)، والانتهاء من وضع مواصفات السخانات والألواح الشمسية.

في مجال استخدام التكنولوجيا

في إطار تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز، أطلقت جامعة قطر تكساس ايه ان ام في قطر مركز الشبكات الذكية، والذي يساهم في تنفيذ الشبكات الذكية في الدولة التي تعمل على دمج الطاقة الكهربائية والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإنتاج كهرباء أكثر كفاءة وهي آمنة على البيئة ونظيفة. كما تقوم كهرماء بتنفيذ مبادرتين لتطوير عمليات استخدام تكنولوجيا توفير الطاقة وذلك بضبط معايير كافة الأجهزة الكهربائية وأدوات السباكة بقطر، والمتوقع الانتهاء منها خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. بالإضافة إلى الانتهاء من اعتماد مواصفات السخانات الكهربائية، ورفع كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف من ٩,٥ إلى ١١,٥ (للاسبلت) ومن ٨,٥ إلى ١٠ (للشباك)[٢٧]، وإعداد تقارير التصميم المبدئية لمشاريع شبكة النقل الكهربائي لتغذية كبار المشتركين مثل ملاعب كأس العالم ٢٠٢٢، وكذلك الانتهاء من أعمال ربط محطات مشروع سكك حديد قطر بخطوط كابلات أرضية ذات الجهد ١٣٢ ك ف، ومشروع الأمن المعلوماتي في مراكز تحكم شبكة النقل الكهربائية، وتنويع مصادر الطاقة بتشجيع المشاريع والاستثمار في الطاقة المتجددة والطاقة الجديدة لتصل الطاقة الإنتاجية لكهرماء إلى ٢٠٠ ميجا واط أو أكثر حتى العام ٢٠٢٠. والقيام بالدراسات اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير منطقة راس أبو فنطاس، وذلك باستبدال المحطات القديمة بمحطات جديدة ذات كفاءة أفضل وبتقنيات عالية وانبعاثات متدنية من قبل شركة الكهرباء والماء القطرية في عام ٢٠١٨ التي تقوم بإنشاء مشاريع الطاقة البديلة والاستخدام الأمثل للغاز الطبيعي، وفي إطار تعزيز كفاءة إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة.

في مجال الشراكة

تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين قطر للبترول وشركة الكهرباء والماء القطرية لإنشاء شركة متخصصة في إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية عام ٢٠١٨. وكذلك تم تأسيس شركة (سراج للطاقة) لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية في ابريل ٢٠١٧، على أن يتم توقيع اتفاقية شراء الطاقة في عام ٢٠١٨، وبقدرة إنتاجية ٥٠٠ ميغاوات قبل صيف ٢٠٢٠[٢٨]. كما تم إنشاء عدد من الشركات الصناعية ذات العلاقة بالطاقة الشمسية منها شركة «قطر لتقنيات الطاقة الشمسية» التي تنتج مادة البولي سيليكون عالية الجودة في مدينة رأس لفان الصناعية، والتي تستخدم في أكثر من ٩٠٪ من وحدات الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى مزرعة للطاقة الشمسية تنتج ١٠١ ميغاوات من الطاقة الشمسية.

٢٦ الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)
٢٧ الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)
٢٨ الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)

في مجال الحوكمة

تم تشكيل لجنة وطنية للطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة عام ٢٠١٧ ممثلة فيها الجهات الحكومية بغرض إعداد استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة[٢٩]، وكذلك صدور المرسوم الأميري رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ بتخصيص بعض الأراضي للمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء لإقامة محطة إنتاج كهرباء وماء عليها.

وقد اعتمد برنامج «ترشيد» على ثلاثة عناصر تتمثل في: تطبيق التقنيات الحديثة، ومراجعة التعريفة، ونشر التوعية. كما عمل البرنامج على التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٨,٥ مليون طن منذ انطلاقه، ووفر نحو ٤ مليار ريال قطري[٣٠]، وتم افتتاح حديقة كهرماء للتوعية في اكتوبر ٢٠١٧ لتقديم محاضرات توعية للطلبة والباحثين، وتنفيذ محاضرات توعية لمختلف القطاعات وذلك بهدف تعزيز ثقافة خفض استهلاك الكهرباء والماء والحفاظ على البيئة.

بالإضافة إلى سن التشريعات لتغطية التكاليف المالية ولترشيد استهلاك الطاقة (رفعت أسعار الوقود اعتبارا من كانون الثاني عام ٢٠١٦) .وكذلك منع استيراد مصابيح التانجستن واستبدالها بمصابيح الليد الموفرة للطاقة، ورفع قيمة المخالفات لهدر الكهرباء والماء، وتطبيق العزل الحراري للأبنية. كما تم وضع اللوائح المنظمة لكافة الادوات الكهربائية والمتوقع تطبيقها عام ٢٠١٨.

ثالثاً: التحديات

يمكن حصر التحديات المتعلقة بضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة ببطء التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة وتوفيرها ودعم إنتاجها في القطاعين العام والخاص لكي تحقق نسباً مقبولة من مجمل احتياجات الدولة من الطاقة في الأجلين القصير والمتوسط. وكذلك وضع التشريعات واللوائح المناسبة لتحفيز المستثمرين والقطاعات المستخدمة للطاقة الشمسية في دولة قطر، سواء في شكل منح ودعم مالي أو حكومي أو توفير الأراضي بهدف تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة. بالإضافة إلى استيعاب التقنيات اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة ونظم تخزينها وتوفير الحلول المناسبة لها، وتوسيع نطاق الإعفاءات الجمركية والضريبية والتي تشمل جميع النظم الموفرة للطاقة.

[٢٩] وزارة الطاقة والصناعة
[٣٠] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) (بيانات غير منشورة)

11

مدن ومجتمعات
محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة

من سمات النمو الحضري في دولة قطر أن معظم سكانها يعيشون في المراكز الحضرية. وقد صاحب هذا النمو اهتمام الحكومة ضمن أطر سياساتها وخططها الاستراتيجية، بتطوير وتعزيز مستمر للبنى التحتية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان. واستجابة لوتائر التحضر السريعة، اعتمدت الدولة الخطة العمرانية الشاملة للدولة منذ عام ٢٠١٤[٣١]. وقد حصلت قطر على الترتيب ١٨ دولياً وفق مؤشر البنية التحتية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وذلك من بين ١٣٨ دولة، وبلغت نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة ١٠٠٪ خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٦. وستتواصل جهود الدولة في تحقيق استدامة النمو الحضري من خلال تنفيذ أهداف الخطة العمرانية الشاملة واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢ ذات العلاقة. وسوف تتناول الفقرات التالية أهم الإنجازات والتحديات في هذا الجانب.

[٣١] http://www.mme.gov.qa/QatarMasterPlan/Downloads-qnmp/QNDF/Arabic/Arabic_QNDF.pdf

أولاً- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة ونظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، وتحسين السلامة على الطرق، وتعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية

الإنجازات

عالجت الدولة قضايا الإسكان من خلال إصدار التشريعات والسياسات وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والخطط العمرانية الشاملة وذلك منذ عام ١٩٦٤ بقانون رقم (١) الخاص بإنشاء نظام للمساكن الشعبية، ثم مرسوم رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ والخاص بتنظيم إسكان كبار الموظفين القطريين، وتوالى التعديل على بعض التشريعات. وفي عام ٢٠٠٧ صدر القانون رقم (٢) بنظام الإسكان بهدف الإسهام في توفير السكن المناسب للمواطنين في الدولة. وبموجب هذا التشريع، يتم منح المنتفع مبلغاً نقدياً لشراء الأرض اللازمة لبناء المسكن، أو تخصيص قطعة الأرض اللازمة لبناء المسكن. كما يتم منح قرض إسكان بشروط ميسرة تسدد في غضون ٣٠ عاما. كما يتناول القانون توفير وحدات سكنية عن طريق الشراء أو التأجير. ولم يمنع الانتفاع بهذا النظام من الاستمرار في صرف علاوة السكن التي تمنح أيضا للموظفين. وينتفع كذلك بنظام الإسكان القطرية المتزوجة من غير القطري، والمطلقة، والأرملة، والقطريين غير المتزوجين. وذوي الحاجة من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كذي الإعاقة، واليتيم، والعاجز عن العمل. ويتضمن الإطار الوطني للخطة العمرانية الشاملة ٢٠٣٢ أهدافا تعزز تحقيق ضمان السكن المناسب للجميع.

وبالنسبة للنقل، قامت الحكومة باستحداث وزارة جديدة للمواصلات والاتصالات في يونيو من عام٢٠١٣، حيث أُحرز بعض التقدم في التحضير للخطة الشاملة للنقل. وتم اكتمال المرحلة الأولى من أنفاق المترو، وأكثر من ٦١٪ من البنية الأساسية، والانتهاء من أكثر من ٢٢٠٠ كم من الطرق الجديدة، بما في ذلك ٩٩٠ كم من الطرق السريعة، وأكثر من ١٢٠٠٠ موقف للسيارات، فضلاً عن اكتمال ١٠٠٥ من الجسور/ القناطر، واكتمال ٥٩,٣٪ من خطوط المترو. ومن المتوقع إنجاز ٧٠٪ من مشروع مترو الدوحة بنهاية عام ٢٠١٨ الذي يهدف إلى إقامة شبكة نقل عام متكاملة، والتقليل من استخدام السيارات خصوصاً للطلبة والعمال والموظفين، والخفض من الحوادث والاختناقات المرورية، وتوفير وسيلة نقل سريعة وميسورة تحد من التلوث البيئي. أما في قطاع النقل البحري، فقد افتتح ميناء حمد في سنة ٢٠١٦ بطاقة ٢ مليون حاوية سنوياً، ومن المتوقع أن ينقل ٦ مليون حاوية سنوياً عند اكتمال مراحل تشغيله عام٢٠٢٠. كما تم افتتاح ميناء الرويس في سنة ٢٠١٦ للتجارة البحرية الإقليمية، وتم تحويل الحركة التجارية حاليا إلى ميناء الدوحة، وإعداد ميناء الدوحة لاستقبال السفن البحرية. وجاري حاليا مراجعة خاصة للمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع ميناء الدوحة الجديد، إذ وصلت الطاقة الاستيعابية للميناء عام ٢٠١٠ إلى أقصاها. وبالنسبة لقطاع النقل الجوي فقد أدى افتتاح مطار حمد الدولي الجديد إلى نمو حركة النقل الجوي من ٢٣ مليون راكب سنوياً إلى ٣٧ مليون راكب خلال سنة ٢٠١٦. وقد وضعت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ من ضمن أولياتها القطاعية قيام بنية تحتية ذكية ومستدامة تدعم التنمية العمرانية والاقتصادية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- **الهـدف الأول:** توسـعة وتحديث مرافق النقل الجـوي والبحري ورفع كفاءة نظم التشـغيل فيها بنهاية عام ٢٠٢٢[٣٢].
- **الهدف الثاني:** استمرار تنفيذ مترو الدوحة المرحلة الأولى وتشغيله بحلول عام ٢٠٢٠.
- **الهدف الثالث:** الانتهاء من تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة والمتكاملة للبنية التحتية وبالتنسيق مع الجهات المعنية بحلول عام ٢٠٢٢ والعمل بها.
- **الهـدف الرابـع:** تنفيذ السياسـات والإجـراءات التنفيذية للخطـة العمرانية الشـاملة لدولة قطر بحلول عام ٢٠٢٢.

وبالنسـبة للسـلامة على الطرق، فعلى الرغم من الزيـادة الكبيرة في عدد السـكان والمركبات العامة والخاصة وكثرة أعمال الطرق، فقد تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود الحكومة لتحسـين السـلامة على الطرق من خلال اسـتراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١–٢٠١٦، حيث تم خفض معدل الوفيات من ١٢ حالة وفاة إلى ٦,٩ حالة وفاة لكل مائة ألف نسمة، كما انخفض معدل وفيات المشاة من ٣,٥ وفاة إلى ٢,٢ لكل مائة ألف نسـمة. وتسـتهدف اسـتراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ خفض الوفيات إلى ٦ حالات وفاة لكل مائة ألف نسمة، وخفض الإصابات البليغة إلى ٢٥ إصابة لكل مائة ألف نسمة.

وقـد وفـرت الخطة العمرانية الشـاملة للدولـة مظلة لإعداد إطـار وطني تنموي موجـه مكانياً وخططا تنمويـة مكانية على مسـتوى البلديات ومحـددات للتنمية الحضرية، حيث تم اعتماد مسـودات خطط للتنميـة المكانيـة للبلديات الثمانية، ومخططات المراكز العمرانيـة (١٧ مخططاً قيد التنفيذ) للبلديات التـي تمت دراسـتها. كما أُعدت خطط شـاملة لقطاعات البنية التحتية الفرعيـة وهي قيد التنفيذ الآن. وقد انعكست جهود الدولة في سياسات تعزيز التوسع الحضري في ارتفاع علامات جودة البنية التحتية منـذ عام ٢٠٠٨. وسـتزيد اسـتضافة قطـر لمنافسـات كأس العالم لكرة القـدم عـام ٢٠٢٢ التركيز على التنميـة العمرانية وسـتؤدي إلى خلق مسـاحات ترفيه عامة تجعل البيئة العمرانيـة أكثر صحة وملاءمة لحياة المجتمعات.

التحديات

شـكل النمو المتسـارع للسكان في قطر أحد التحديات الرئيسـة. فمنذ العام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٧، بلغ متوسط معدل النمو السنوي في مجموع السكان ما يقارب ٩,٤٪[٣٣]. وقد نتج هذا الوضع عن حاجة الدولة الماسـة لاسـتقدام العمالة الوافـدة لتنفيذ المشـاريع التنموية العديـدة التي تنفذهـا دولة قطر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، علاوة على تنفيذ المنشآت اللازمة لاستضافة كأس العالم في عام ٢٠٢٢. وتتلخص هذه التحديات في الضغوط على موارد الدولة الطبيعية والمادية والبشرية والبيئية الناتجة عن الجهود التنموية للدولة، وسـعيها لتوفير الخدمات الأساسـية مثل المياه والكهرباء، والطاقة والصرف الصحي، والإسكان، والصحة.

وتعيـق قلـة المـواد الخام الطبيعيـة التي تنتجها دولـة قطر التوسـع العمراني في الإنشـاءات العامة كالطرق والجسـور، والمطارات والموانئ والأرصفة، وأحواض السفن وكافة الإنشاءات الأخرى عدا المباني. وتلجأ قطر في معظم الأحيان إلى اسـتيراد حاجتها من هذه المواد من الخارج. وعلى مسـتويات تنفيذ المشاريع العمرانية، فهناك حاجة ماسة لتحقيق مزيد من التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبالأخص في مجال تحديد أولويات المشاريع وحجم الاستثمارات اللازمة لها بدقة، وتحديد توقعات الطلب عليهـا والتنفيذ الفعال لمشـاريعها لتحقيق النقل المسـتدام، مقرونة بإصدار التشـريعات المناسـبة وتوفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة وبناء القدرات الفنية للكوادر البشرية.

[٣٢] لتفاصيل المشاريع لهذه الأهداف انظر إلى الاستراتيجية الثانية لدولة قطر ٢٠١٨–٢٠٢٢

[٣٣] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، فصل السكان ٢٠١٧

ثانيـاً: تعزيـز الجهـود الرامية إلـى حماية وصـون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

يشـكل الحفاظ علـى التراث الثقافـي والطبيعي والعمل علـى حمايته وتعزيز التبـادل الثقافي ودعم ورعايـة حوار الحضـارات والتعايش جزءا مهما من مكونات الغايات المسـتهدفة عبر عدد من القطاعات التنموية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. لذا، فقد شـملت اسـتراتيجية قطاع الثقافة ٢٠١١-٢٠١٦ أهدافا تعنى بتشـجيع التفاهـم بين الثقافات وحماية تـراث قطر الثقافـي وتطويره، والحفاظ علـى الهوية الوطنية وتعزيـز المعرفة الثقافية بين الشـباب، واجتـذاب المواهب العالية الجودة ورعايتهـا لإثراء قطاع الثقافة وتحفيزه، وإثارة اهتمام أكبر بالثقافة، وإعلاء صورة دولة قطر كوجهة ثقافية حيوية. وقد صادقت الدولة على اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عام ١٩٨٤. ونظرا للارتباط الوثيق بين قيم الثقافة والرياضـة، فقد تبنت اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة ٢٠١٨-٢٠٢٢ نهجا يربط بينهمـا لتحقيق هدف بناء منظومـة ثقافية، رياضية، شـبابية فاعلة خلاقـة تدعم المجتمع في حراكه نحـو التقدم مع حفاظه على ثوابته وقيمه. وتسـعى اسـتراتيجية قطاع الثقافـة والرياضة ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى جعـل الثقافة إطاراً للحفاظ علـى الهوية وتعزيـز المواطنة والتواصل الحضاري من خلال وضع وتنفيـذ الآليات اللازمة لحماية وتطوير التـراث الثقافـي القطري بنهايـة ٢٠٢٢، ووضع وتنفيذ آليـات تدعم الإنتاج الثقافـي الوطني المتميز في منتصف عام ٢٠١٩. وتحتفي قطر سنويا بالرياضة من خلال تخصيص يوم رياضي في شهر فبراير من كل عام حيث يشارك العاملون في معظم الجهات في أنشطة رياضية مختلفة.

الإنجازات

علـى صعيد المنشـآت الثقافية، تم إنشـاء عدد من المبانـي والتجهيزات الثقافية، وتـم افتتاح مكتبة قطر الوطنية التي تضم مليون كتاب، ومتحف الفن الإسـلامي والمتحف العربي للفن الحديث. ووضعت هيئة متاحف قطر خطة طموحة لعشـر سـنوات قادمة سـتقوم خلالها بإنشاء عدة متاحف حتى نهاية ٢٠٢٣. ويجـري العمـل حاليا على بنـاء متحف قطر الوطني لإبـراز تاريخ وتراث قطر والاحتفال بمسـتقبل الدولة في الوقت نفسـه. وقد شـرعت الجهات المختصة في الدولة في رقمنة مئات من الكتب والخرائط والمخطوطات الكبيرة القيمة والنادرة.

التحديات

تتركز أهم التحديات التي تواجه جهود الدولة في المضمار الثقافي في قدم البنية التشريعية وحاجتها لمواكبة التطورات والمتغيرات على المسـتوى الوطني والدولي. وهناك حاجة ماسة إلى وضع سياسات لقطـاع الثقافـة مبنية على دراسـات تسـتند إلى بيانات موثوقة. وتسـعى اسـتراتيجية قطـاع الثقافة والرياضة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من خلال البرامج والمشاريع ذات العلاقة لمعالجة تلك الصعوبات.

ثالثاً: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

لم تشهد دولة قطر أية كوارث طبيعية، ولكن الحكومة وضعت خططا لإدارة مخاطر الكوارث سيتم تناولها لاحقا. وفي مجال توفير الحماية اللازمة للمجموعات الفقيرة والضعيفة تم بناء نظم للرعاية والحماية الاجتماعية. وتم تعزيز هذه النظم من خلال وضع استراتيجية قطاعية هدفها إرساء نظام حماية اجتماعية متكامل فعال ومستدام، وبناء بيئة تمكينيه لإدماج المجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل، وتوسيع قاعدة المشاركة من خلال بناء الشراكات الذكية. ويأخذ هذا الجانب موقعا متقدما في سلم الأولويات التنموية للدولة وينال مكانة خاصة في الإرادة السياسية الداعمة لإرساء دعائم المجتمع المتماسك والعادل والشامل للجميع.

الإنجازات

ارتفع الإنفاق العام على الإعانات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٠٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٠,١٤٪ عام ٢٠١٥[٣٤]. ويأتي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقدمة أولويات دولة قطر من خلال مصادقتها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطت الدولة خطوات كبيرة نحو تعزيز حقوق المجموعات المهمشة والضعيفة وإدماجهم في المجتمع وفي قوة العمل وخاصة في مجالي التوظيف والتعليم [٣٥]. وقد تم إحراز تقدم نسبي كبير في تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم والوسائل التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم وخاصة في مجالات التعليم والتوظيف والأنشطة الرياضية. وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني في مختلف مناحي العمل الاجتماعي من خلال الجهود المميزة لمؤسسات المجتمع المدني.

التحديات

من ابرز التحديات التي تواجه سياسات الحماية الاجتماعية ضمان الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية. كذلك من المهم أن يشجع برنامج الرعاية الاجتماعية المستفيدين منه والذين هم في سن العمل، على الانخراط في سوق العمل بتوفير المزيد من فرص التأهيل والتدريب وزيادة عدد مراكزها.

[٣٤] استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢.
[٣٥] تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر – وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ٢٠١٥.

رابعاً: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن من خلال الاهتمام بنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها

يطرح واقع البيئة والسياق الاجتماعي الاقتصادي في قطر عوامل متداخلة ومترابطة في غاية التعقيد تؤثر على البيئة المحلية التي تتسم بخصوصية شديدة. إذ ينتج عن الصناعة الهيدروكربونية ملوثات بيئية ضارة تنشر التلوث خلال عمليات الاستخراج والتكرير والشحن والنقل، كما أن لاستهلاك المنتجات النفطية تأثيراً ضاراً على البيئة من خلال انبعاثات الاحتراق الذي يسبب مشكلة الاحتباس الحراري التي تؤثر بالسلب على البيئة، مما يتطلب تخطيطاً استراتيجياً سليماً يراعي تلك الجوانب. وعملت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١–٢٠١٦ فيما يتعلق بالاستدامة البيئية على تحقيق نتيجة قطاعية تفضي إلى هواء نقي وخطط فعالة لمواجهة تغير المناخ.

الإنجازات

فيما يتعلق بالحد من الأثر السلبي على البيئة الناتج عن التلوث. فقد تحقق هدف استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١–٢٠١٦ المعني بخفض نسبة حرق الغاز أثناء الاستخراج والضغط والتصنيع إلى النصف من ٠,٠٢٣ مليار متر مكعب إلى ٠,٠١١٥ لكل مليون طنٍّ من الطاقة المنتَجة. بل وانخفض إلى ٠,٠٠٧ لكل مليون طنٍّ من الطاقة المنتَجة. وتم وضع برنامج متطور لرصد جودة الهواء والإبلاغ والتحقق مما ساهم في توفير بعض البيانات اللازمة والضرورية. كما تم تحديث اللوائح والمعايير الخاصة بجودة الهواء وآليات التنفيذ للحد من مصادر التلوث وزيادة الامتثال للأنظمة البيئية.

التحديات

هناك حاجة لتحديث إطار إدارة المخلفات الصلبة لعام ٢٠٠٩، حيث أنه لم يأخذ في الحسبان المخلفات الإنشائية، والتي تمثل ٧٠–٨٠٪ من المخلفات الصلبة الكلية.

خامساً: توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة يمكن الوصول إليها، لا سيما للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

نظرا لمعدل النمو الحضري المرتفع والسريع في الدوحة وفي المناطق الحضرية الأخرى في البلاد، زادت الحاجة إلى توفير المساحات الخضراء وتوفير أماكن الترفيه العامة والشاملة. وفي ظل المناخ القاسي نسبيا في دولة قطر خلال فصل الصيف فإن غياب الحماية الطبيعية يجعل استخدام الفضاءات الخارجية أمرا غير جذاب للسكان. وقد حددت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ هدفا يتعلق بإنشاء حزام أخضر حول مدينة الدوحة وضواحيها، سيكون له دور كبير في تحسين الأحوال البيئية والصحية. وتشتمل الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر ٢٠٣٢ على عدد من سياسات التنمية العمرانية والإجراءات المعنية بتطوير المساحات المفتوحة والمتنزهات والخدمات الترفيهية التي تهدف إلى توفير مساحات عامة حيوية وجاذبة ومتاحة لجميع المستخدمين، ويسهل الوصول إليها. وتهدف الخطة كذلك إلى استخدام معالجات تنسيق الحدائق الطبيعية والعمرانية كأدوات أساسية في تصميم الأماكن والفراغات العامة والمساحات المفتوحة[٣٦].

الإنجازات

ازدادت المساحات الخضراء الفسيحة والمعدة جيدا لممارسة الرياضة بمعدل نمو سنوي بلغ ٤٪ لغرض استخدام جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. وحدث توسع كبير في عدد الحدائق العامة المتكاملة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ حيث بلغ معدل نموها السنوي ٩٪. وقد أصدرت وزارة البلدية والبيئة في عام ٢٠١٧ دليلا مفصلا عن جميع الحدائق العامة في المناطق الحضرية الثماني في الدولة[٣٧]. وبلغت نسبة المساحات المفتوحة في المناطق العامة من إجمالي المساحة العمرانية في قطر ٢٧,١٪ في عام ٢٠١٥. وارتفعت مساحة المسطحات الخضراء من ٠,٥ مليون متر مربع عام ٢٠١١ إلى ١,٣ مليون متر مربع عام ٢٠١٥.

التحديات

تسبب التوسع الحضري السريع لبعض المناطق الحضرية في الدولة في تأثر المناظر الطبيعية ونشوء مجمعات سكنية كبيرة يتخللها العديد من قطع الأراضي الفضاء وازدياد الحاجة إلى إنشاء المزيد من الحدائق العامة والمساحات الخضراء. كما أن التكاليف المرتفعة لإنشاء المساحات الخضراء وتوفير المياه اللازمة للري تعيق جهود الدولة للتوسع في إنشاء المساحات الخضراء والحدائق العامة.

[٣٦] الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر- الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ٢٠٣٢
[٣٧] حدائق قطر، الطبعة الأولى. وزارة البلدية والبيئة مارس ٢٠١٧

سادساً: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية

شكلت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتي تم تدشينها في عام ٢٠٠٨ إطارا لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير استراتيجيات تنموية مرحلية. وبحكم الطبيعة الحضرية للمستوطنات السكانية في دولة قطر والتي يعيش ما يقارب ١٠٠٪ من سكانها في المراكز الحضرية فلا غرو أن السياسات التنموية التي تنفذها الدولة تستهدف في الأساس تعزيز الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المراكز الحضرية والمناطق المحيطة بها.

الإنجازات

سعت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ إلى تحسين البنية التحتية للنقل في المناطق الحضرية، وتنفيذ خطة وطنية لاستخدام الأراضي، وتحقيق بنية تحتية مادية ومعلوماتية عالية المستوى تلبي متطلبات الاقتصاد القطري وقطاعاته المختلفة، والارتقاء بجودة وكفاءة خدمات البنية التحتية الاقتصادية لتلبي الاحتياجات الناشئة لسكان دولة قطر وأكدت على تنفيذ الخطة العمرانية الشاملة ٢٠٣٢. وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ للاستمرار في نفس الاتجاه التنموي لتعزيز الروابط الإيجابية بالعمل على تحقيق بنية تحتية ذكية ومستدامة تدعم التنمية العمرانية والاقتصادية لدولة قطر. كما أن الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر ٢٠٣٢ قد وفرت مظلة لإعداد إطار وطني تنموي موجه مكانياً وخططا تنموية مكانية على مستوى البلديات ومحددات للتنمية الحضرية. كما تضمنت السياسة السكانية ٢٠١٧-٢٠٢٢ محورا يختص بالنمو الحضري والإسكان والبيئة يسعى إلى تحقيق الغاية التي تعنى بتطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية. وحددت عددا من الأهداف لتحقيق هذه الغاية وهي العمل على تحويل المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة خارج مدينة الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

التحديات

إن التوسع في النمو العمراني بشكل متسارع يهدد ثروات وموارد البلاد الطبيعية، ويشكل تحديا كبيرا لتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة. كما أن المشروعات الكبرى الضخمة يغلب عليها التركيز على الشرائح المجتمعية ذات الدخل المرتفع. وقد أوجد هذا التوجه تنمية عمرانية منخفضة الكثافة، متباعدة مكانياً، يصعب الوصول إليها دون استخدام السيارات الخاصة. وفي الوقت الراهن، تفتقر المناطق الحضرية إلى خيارات النقل الجماعي عالية الكفاءة، مما أدى إلى الازدحام المروري، والتأثير السلبي على السكان. وتكرس الدولة جل جهودها في رسم السياسات وتطوير استراتيجيات التنمية الوطنية التي ستعمل على استدامة الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة.

سابعاً: زيادة عدد المدن والمستوطنات التي تنفذ سياسات متكاملة من أجل شمول الجميع وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف والتكيف المناخي والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي

بالنسبة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد فقد حددت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ في قطاع إدارة الموارد الطبيعية التوجهات العامة لإدارة هذا القطاع والتي ستفضي إلى نتيجة رئيسية تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها لسكان قطر.

أما بالنسبة للقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث فقد التزمت الدولة بالعمل على الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد للتصدي لها وبناء القدرات على مواجهتها بما يتماشى مع إطار سنداي من خلال إدماجها في السياسات والخطط الاستراتيجية والبرامج والميزانيات على مختلف القطاعات والمستويات الإدارية. وقد اعتمدت استراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة ٢٠١١-٢٠١٦ على وضع سياسة وطنية منسقة للأمن والسلامة تضمنت بناء نظام متكامل وفعال لإدارة المعلومات الجنائية، وتحسين السلامة المرورية، وتخفيض مخاطر حوادث الطرق، والاستراتيجية الوطنية لسلامة البناء، والاستعداد الفعال لإدارة الكوارث. وتسعى استراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتطوير منظومة متكاملة للدرع الإلكتروني تهدف لحماية المؤسسات المالية والصناعية والأمنية والصحية والتجارية الحيوية من الاختراق ومن التخريب حفاظا على معلومات المؤسسات والأفراد وتعزيزا لأمانها. وفي القطاع الصحي، ستعمل استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ على تحقيق هدف تطبيق دولة قطر أنظمة عالية السرعة لتعزيز الامتثال للوائح الصحية الدولية للمراقبة والاستجابة من أجل حماية السكان من الأخطار التي تؤثر على الصحة العامة، والبيئة، والمواد الكيميائية، والإشعاع، والغذاء، والمياه، وحالات الطوارئ والكوارث الوطنية.

الإنجازات

بالنسبة لإدارة الكوارث، فقد أقرت اللجنة الدائمة للطوارئ ضرورة إقامة تمارين وهمية بشكل دوري ومنتظم وتم تنفيذ عدد من هذه التمارين[٣٨]. وتم إعداد استراتيجية لإدارة مخاطر التغيرات المناخية لقطاع التخطيط العمراني والتنمية العمرانية والذي يركز على محورين أساسيين هما التكيف (التعامل مع الآثار المحتملة لتغير المناخ) والتخفيف (معالجة الأسباب الجذرية للتغيير المناخي). وفي القطاع الصحي، تم إنشاء اللجنة الوطنية الصحية لإدارة الأزمات والكوارث، أما فيما يتعلق بالاستعداد الوطني لإدارة الكوارث فقد تمّ بنهاية عام ٢٠١٦ كافة مراحل المشروع وتدريب الكادر على مواجهة الكوارث وسرعة الاستجابة لها وعلى التعامل مع مرحلة التعافي من الكوارث بعد وقوعها. وتم خفض معدل الحرائق، وصدر قانون الدفاع المدني، وتم اعتماد الكود الأمريكي لمكافحة الحرائق بعد مواءمته مع طبيعة قطر البيئية والعمرانية، وزيادة عدد المنشآت المرتبطة بغرفة العمليات المركزية في وزارة الداخلية من خلال الإنذار المبكر. كما زاد عدد المنشآت الحاصلة على شهادة استيفاء نظام الوقاية من الحرائق.

[٣٨] https://moi.gov.qa/site/arabic/departments/EmergencyDept/sections/sec418/418.html

التحديات

بشأن التحديات في قدرة الدولة على الصمود في مواجهة الكوارث ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي، فقد أوضح التقرير الوطني المرحلي عن تنفيذ إطار عمل هيوغو (٢٠١٣-٢٠١٥)[٣٩] أننا مازلنا نواجه بعض التحديات. ويتخلص أهم تلك التحديات في عدم وجود استراتيجية وطنية للتوعية العامة حول الحد من مخاطر الكوارث. وهناك حاجة إلى مراجعة ودراسة التشريعات الحالية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث ومراجعة ودراسة الخطة الوطنية للطوارئ وتحديثها.

[٣٩] تقرير وطني مرحلي عن تنفيذ إطار عمل هيوغو (٢٠١٣ – ٢٠١٥)

ضمـان وجـود أنمـاط اسـتهلاك وإنتـاج مستدامة

يتطلب الإنتاج المستدام استخدام قدراً أقل من الموارد في عملية الإنتاج وذلك لتحقيق ناتج اقتصادي بالقيمة ذاتها، في حين يعني الاستهلاك المستدام تقليل الاستخدام المفرط للموارد.

يتضمن هذا الهدف تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية بمقدار النصف، والحد من إنتاج النفايات، وتعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة ورصد تأثيرات السياحة المستدامة. وتتناول خطة الإنتاج والاستهلاك المستدام القطاعات المرتبطة بالبيئة (البعد البيئي) كالزراعة والغذاء والمياه والنفايات، والقطاعات المرتبطة بالاقتصاد (البعد الاقتصادي والاجتماعي) كالسياحة والاسكان والبناء، والقطاعات الاخرى كالمشتريات الحكومية والمعلومات (البعد المؤسسي والتشريعي).

لقد عملت دولة قطر على تحقيق البيئة النظيفة واستدامتها بالرغم من ازدياد عدد سكانها من نحو ١,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٧ وبنسبة نمو سنوية في المتوسط قدرها ٨,٤٪، والذي صاحبه ارتفاع سعة العيش وزيادة الطلب على المواد الغذائية، مما ادى إلى ارتفاع كمية النفايات ونسبة النفايات المنزلية من ٦,٧٪ من مجمل النفايات عام ٢٠١١ إلى حوالي ١٤,٥٪ عام ٢٠١٧. وقد صاحب زيادة عدد السكان في الدولة تدفق العمالة الوافدة والتحولات الديموغرافية، وتغيرا في نمط الحياة وزيادة التجارة الخارجية، الأمر الذى ادى إلى بروز أنماط إنتاج واستهلاك عالية وغير مستدامة في قطاعات الموارد الطبيعية(المياه، ومنظومة الإنتاج النباتي والحيواني، ومياه الصرف الصحي) وزيادة مستوى التلوث. وفي ضوء ذلك شجعت الحكومة على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمبادرات والمباني الخضراء وذلك بالحد من إنتاج النفايات من خلال تخفيضها وإعادة تدويرها، ووضع وتنفيذ البرامج والمشروعات المتعلقة بالتلوث والمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها، حيث افتتحت مركز إدارة المخلفات الصلبة المنزلية في عام ٢٠١١. وقد انخفض تولد المخلفات الصلبة (الإنشائية أو نفايات البناء والنفايات المنزلية) من نحو ٩,٦ مليون طن عام ٢٠١١ إلى حوالي ٤,٦ مليون طن عام ٢٠١٧. كما تراجع مجمل النفايات من حوالي ١٢,١ مليون طن في عام ٢٠١١ إلى قرابة ٨,٢ مليون طن عام ٢٠١٧[٤٠].

وقد وجهت الحكومة بتجنب الاستخدام المفرط للمياه الجوفية من خلال العدادات الذكية حتى لا تتفاقم مشكلة الإجهاد المائي والتملح. كما دعمت تركيب تقنيات حديثة لترشيد استخدام المياه في المدارس والمساجد. وكذلك شجعت على استخدام المياه المعالجة في منشآت التبريد المركزي، وفي ري الأعلاف والمسطحات الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك دعت الحكومة إلى توفير منظومة إنتاج نباتي وسمكي وحيواني تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي منها. كما شجعت وعززت ثقافة المنتجات المحلية. وهكذا فإن ضمان وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة يتطلب ما يلي:

تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية وإدارة النفايات الغذائية، وتخفيض نصيب الفرد منها وإعادة تدويرها، وتشجيع السياحة المستدامة، حيث ارتفعت قيمة أنشطة خدمات الإقامة والطعام من نحو ٤,٥ مليار ريال قطري عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٧,١ مليار ريال قطري عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره ١٢,١٪، وتطبيق أفضل الممارسات المستدامة في الزراعة وإنتاج واستهلاك الغذاء، وتشجيع التحول نحو الطاقة المتجددة، والتوجه نحو البناء الأخضر في المباني الحكومية والأبنية والمنشآت ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، حيث ازدادت القيمة المضافة في الانشطة العقارية من نحو ٢٤,٥ مليار ريال قطري عام ٢٠١٢ إلى قرابة ٤٢,٨ مليار ريال قطري عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره ١٤,٩٪.

[٤٠] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، الفصل الحادي عشر، الاحصاءات البيئية، ٢٠١٧

اولاً: مواءمة استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢) الأهداف التالية التي تدعو إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:[٤١]

١. المحافظة على مصادر المياه وتنميتها بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تقليل الفاقد الكلي (الحقيقي + الاداري) من مياه الشرب وخفض معدل استهلاك الفرد من المياه بنسبة ١٥٪ من خلال البرنامج الوطني «ترشيد».

٢. الحد من استنزاف المياه الجوفية وتنمية الخزان المائي الجوفي وتعزيز الإدارة المتكاملة للماء والكهرباء وخفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ٨٪ من خلال البرنامج الوطني « ترشيد».

٣. توفير البيانات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة بحلول عام ٢٠٢١.

٤. رفع نسبة المواد المعاد تدويرها في المشاريع بالدولة إلى٢٠٪ من جملة المواد المستخدمة.

٥. تثبيت معدل تولد المخلفات المنزلية تحت ١,٦ كيلو جرام/فرد/يوم خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.

٦. إعادة تدوير ١٥٪ من المخلفات الصلبة المتولدة.

٧. رفع نسبة المواد المعاد تدويرها في المشاريع بالدولة إلى ٢٠٪ من جملة المواد المستخدمة وتوفير بيانات ومعلومات البيئة القطرية اللازمة لتعزيز وتحسين الإدارة البيئية.

٨. بناء مجتمع لديه وعي بيئي وداعم للاستدامة البيئية.

ثانياً: الإنجازات

حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

في مجال التنفيذ

نجحت الدولة بإبقاء مستوى المخلفات المنزلية عند ١,٣ كجم/فرد/يوم، وتم افتتاح مركز إدارة المخلفات الصلبة المنزلية في مسيعيد و٤ محطات لنقل المخلفات عام ٢٠١١، وتم إطلاق مشروع إعادة تدوير الإطارات في عام ٢٠١٢، حيث وصلت نسبة إعادة التدوير لأكثر من ٦٠٪، وأصدر عدد من الشركات (٣٦ شركة عام ٢٠١٤) تقارير الاستدامة منها (المونيوم قطر، دولفين للطاقة، فودافون، قطر غاز، بروة، وكهرماء[٤٢]، وغيرها). كما قامت بورصة قطر بإعداد المبادئ التوجيهية للشركات المدرجة بها (٤٥ شركة) لإعداد تقارير الاستدامة عام ٢٠١٦ وعقدت ندوة تعريفية حول ذلك في أكتوبر عام ٢٠١٧.

كما بلغت كمية النفايات المعاد تدويرها نحو ٧٥ ألف طن عام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٧ الاف طن عام ٢٠١٢[٤٣]، وتم خفض استهلاك الغاز الطبيعي نتيجة استخدام محطات تبريد المناطق بمقدار ٥ مليارات قدم مكعب خلال عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يصل خفض الغاز حتى ٢٠٣٠ إلى ٣٨٠ مليار قدم مكعب.

[٤١] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢) ، ٢٠١٨

[٤٢] الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (إنجازات كهرماء، العدد ٥٦، ٢٠١٥)

[٤٣] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، نشرة الاحصاءات البيئية، ٢٠١٧

في مجال الحوكمة

تـم اعتمـاد عدد من مواصفات البنـاء التي تتضمن مواداً أُعيد تدويرها، وإصدار تعليمات وطنية بشـأن إدارة النفايـات الطبية والمشـعة، وتحديث اللوائح والمعايير الخاصة بجـودة الهواء وآليات التنفيذ للحد من مصادر التلوث وزيادة الامتثال للأنظمة البيئية. وقد بلغ عدد الاتفاقيات البيئية الدولية التي صادقت عليها دولة قطر (١٥)، والاتفاقيات المتعددة الأطراف (٨)، والاتفاقيات الإقليمية (٥)، والاتفاقيات الثنائية (٥). وفـي هـذا الإطار وعلى صعيد الاتفاقيات البيئية فإن دولة قطر تشـارك في اجتماعات الأطراف المتعلقة ببروتوكـول مونتريال، وكذلك تشـارك في اجتماعـات الأطراف في اتفاقية بازل بشـأن التحكم في نقل النفايات الخطرة[٤٤]. كما قامت الهيئة العامة للسياحة بوضع وتنفيذ استراتيجية قطاع السياحة (٢٠١١–٢٠١٦) وهي بصدد تنفيذ اسـتراتيجية قطاع السـياحة (٢٠١٧–٢٠٢٣)، كما قامت باتخاذ إجراءات متعددة تشـجع على السـياحة[٤٥]. وأعدت وزارة البيئة (سـابقا) خطة خمسـية (٢٠١١–٢٠١٦) لتطوير قطاع الثروة السمكية[٤٦]، وقامت باتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية التي تضمن تحقيق الإدارة المسـتدامة للثروة السـمكية شاملة مخزون اسماك الهامور، منها تثبيت إنتاجه لمستوى ١٢٠٠–١٣٠٠ طن سنوياً.

ثالثا: التحديات

يمكن إجمالي التحديات في مجال ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بما يلي:

زيادة معدل النمو السـكاني بصورة كبيرة وضاغطة على البيئة والموارد الطبيعية، والتوسع العمراني الكبير نتيجة النمو السـكاني وزيادة الأنشـطة الاقتصادية مما يسبب آثاراً سلبية ضاغطة بصورة كبيرة علـى مسـتويات الإنتاج والاسـتهلاك والبيئة وما بهـا من تنوع حيـوي نتيجة التلوث وزيـادة المخلفات، والتغيـرات المناخية وتأثيراتها السـلبية. كما تُعـد المخلفات المنزلية الصلبة فـي دولة قطر ثاني أكبر مصدر للمخلفات بعد المخلفات الإنشـائية، مما يسـهم في صعوبة عملية فصل المواد القابلة للتدوير عن غيرها من المواد، وتحديد المواد والمخلفات الخطرة (النوعية والكمية) من المستشفيات والمصانع الكيماوية وغيرها وضرورة وضع خطة وطنية واضحة لنقلها والتخلص الآمن منها.

[٤٤] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء (بيانات غير منشورة)
[٤٥] الهيئة العامة للسياحة في قطر، الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة القطري: المرحلة القادمة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣
[٤٦] وزارة البيئة (سابقا)، الخطة الخمسية لتطوير قطاع الثروة السمكية (٢٠١١–٢٠١٦)

حمايــة النظــم الإيكولوجيــة البريــة وترميمهــا وتعزيز اســتخدامها وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، و فقدان التنوع البيولوجي

يعَـد التنـوع الحيوي جـزءاً مهماً من البيئـة القطرية ومن تراث دولة قطـر، والذي يعد أيضاً مكونـاً من أجل الحفـاظ على الهوية الوطنية والثقافية والأمـن الغذائي والتنمية المحلية، ولتوفيـر أسـس البحـث العلمي والطبـي وغيرها من المنافع. إن خسـارة التنـوع الحيوي لا يمكـن تعويضها بسـهولة خاصة في بيئة قاسـية كبيئتنا المحلية، لـذا يجب العمل على حفظ وصون تلك الموارد الهامة.

تهـدف المناطـق البرية والبحريـة المحمية إلى حماية الأنظمـة البيئية الصحراوية الحساسـة من الصيد والرعي الجائر والتنمية والتصحر. ومع ذلك، لا يكفل ذلك تحديد مناطق محمية وحده بدون إدارة سليمة لحماية الأنظمة البيئية الطبيعية داخل حدودها.

كما تتميز البيئة البحرية بامتداد سـواحلها وتنوع مواردها البحرية لتشـمل مواطن للشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار القرم ومناطق توالد الأسماك والقشريات، بالإضافة إلى مواطن توالد وتعشيش وتغذية السـلاحف البحرية وأبقار البحر. وفي ضوء التطور الصناعي والعمراني المتسـارع بالدولة تظهر الحاجـة الملحة للحفاظ على سـلامة ونوعية المياه، وضرورة إعداد خطة شـاملة لمراقبـة البيئة البحرية، والتي تهدف لتقييم الوضع الراهن والتنبؤ بالتغيرات المسـتقبلية، والتوصل لتوصيات وآليات للحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة مواردها.

وتعمـل دولـة قطر على الحد من التلوث وصون وحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي. وفي الوقت الـذي تقوم فيه باسـتخراج النفـط والغاز وصناعتـه والتي تدر عليهـا غالبية العوائـد الاقتصادية، ينتج عن تلك الصناعة ملوثات بيئية ضارة من خلال عمليات الاسـتخراج والتكرير والشـحن والنقل وانبعاثات الاحتـراق. وقد وضـع معدل النمو الاقتصادي والسـكاني البيئة وتنوعها الحيوي وصـون النظم البيئية وزيادة الوعي البيئي تحت ضغط شديد.

ولتحقيـق التنمية المسـتدامة التي تحافظ علـى البيئة، لجأت دولة قطر إلى اسـتخدام الغاز الطبيعي بشـكل كبيـر، وعززت التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التـي تعمل على المحافظة على البيئة، وأنشأت عدة مراكز ومعاهد مهمة ذات علاقة بالبيئة.

اولاً: مواءمة أهداف اسـتراتيجية التنميـة الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٤٧]

تضمنـت اسـتراتيجية التنمية الوطنية الثانيـة لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢) الأهـداف التالية التي تعمل على تحقيق النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

١. تخفيض تركيز مكونات الهواء وفقا للمعايير القطرية لنوعية الهواء المحيط.
٢. تحسين جودة المياه الساحلية والبحرية للتوافق مع المعايير القطرية.
٣. تثبيت معدل توليد المخلفات المنزلية تحت ١,٦ كغم/ فرد /يوم خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.
٤. إعادة تدوير ١٥٪ من المخلفات الصلبة المتولدة.
٥. إنشاء حزام أخضر حول مدينة الدوحة وضواحيها.
٦. رفع المسـتوى المعرفي عن الوضع الحالي والمسـتقبلي للتنوع الحيوي وإنشـاء وتشـغيل قاعدة بيانات التنوع الحيوي.
٧. تحقيق الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية والنظم البيئية.
٨. توفير بيانات ومعلومات عن البيئة القطرية اللازمة لتعزيز وتحسين الإدارة البيئية.
٩. بناء مجتمع لديه وعي بيئي وداعم للاستدامة البيئية.

[٤٧] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢)

ثانياً: الإنجازات

حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال حماية النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها المستدام، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر:

في مجال التنفيذ

تم تنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بهدف القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون من خلال تحسين إدارة جودة الهواء منها: إنشاء برنامج متطور لرصد جودة الهواء، وزيادة مساحة غابات أشجار المانجروف (اشجار القرم) من نحو ٧,٣١ كم٢ عام ٢٠١٠ إلى ٩,٣ كم٢ كمساحة مانجروف كثيفة في عام ٢٠١٥[٤٨]، بينما وصلت مساحة المانجروف الإجمالية الى ٢١,٢٦ كم٢، وزيادة المسطحات الخضراء (إنشاء ٤٠ حديقة متكاملة في مختلف المناطق ليصبح عددها ٨٧ حديقة) وزراعة ٣٧ ألف شجرة سدر ونباتات محلية[٤٩]. كما حققت دولة قطر الترتيب ٣٢ دولياً عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر الاداء البيئي الصادر عن جامعة ييل بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي الدولي من خلال ٢٤ مؤشر[٥٠]. كما بلغت نسبة الأحياء البرية المتاجر بها بطريقة غير قانونية نحو ٠,٢٪ من جملة الأحياء البرية المتاجر بها بطريقة قانونية وغير قانونية عام ٢٠١٦ وهي نسبة منخفضة[٥١]، وتم إطلاق مشروع تأهيل البر القطري بهدف المحافظة على الغطاء النباتي والعمل على تأهيل الروض واستزراع البر بالنباتات المحلية المتأقلمة.

كما تم إنجاز مشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية في الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦، وإنشاء مشروع البنك الوراثي الحقلي بهدف حفظ الأنواع المحلية الهامة والنادرة والمهددة بالانقراض، حيث تم به حفظ بعض الأشجار والشجيرات، وزيادة مساحة المناطق البرية المحمية من ١١٪ إلى ٢٣,٦٪ من المساحة الكلية لدولة قطر وبمساحة قدرها ٢٧٤٤ كم٢، والمساحة المائية إلى ٦,٢٪ وقدرها ٧٢٠ كم٢، وبذلك فقد أصبح إجمالي المساحة المحمية الكلية (برية+ مائية) ٣٤٦٤ كم٢ بما يمثل نحو ٣٠٪ من المساحة البرية الكلية لدولة قطر، وهي من أعلى النسب في العالم، وكذلك عملت الدولة على تقليل انبعاثات قطاع الكهرباء والطاقة من ٤٦٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٣٩,٦٪ في عام ٢٠١٦[٥٢]، كما عملت على تجديد لوائح قانون البناء، وإطلاق حاضنة كهرماء للإبداع والابتكار، وتدشين محطات شحن السيارات الكهربائية.

في مجال الحوكمة

اتخذت الدولة إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، وكذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. كما تم إنجاز دراسة التنوع الحيوي للطيور البرية الذي رصد وجود ٣٢٢ نوعا من الطيور، ومشروع التنوع الحيوي في السحالي الذي رصد وجود ٢١ نوعا من السحالي، ومشروع حصر وتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية لحيوانات الغذاء والزراعة، حيث تم الانتهاء من حصر وتوصيف الإبل، وبرنامج الإكثار في الأسر وإعادة التوطين (تربية وإكثار الحيوانات المهددة بالانقراض في الأسر لاسيما المها العربي وغزال الريم والنعام والحبارى)، ومشروع تأهيل البر القطري، ومشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية، ومشروع إنشاء البنك الوراثي الحقلي[٥٣]، وكذلك قيام وزارة البيئة (سابقاً) عام ٢٠١٥ بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في قطر وخطوات العمل ٢٠١٥–٢٠٢٥[٥٤].

[٤٨] وزارة البلدية والبيئة : شبكة نظم المعلومات الجغرافية
[٤٩] وزارة البلدية والبيئة (بيانات غير منشورة)
[٥٠] Yale University , http://epi.envirocenter.yale.edu
[٥١] وزارة البلدية والبيئة (بيانات غير منشورة)
[٥٢] وزارة البلدية والبيئة (بيانات غير منشورة)
[٥٣] وزارة البلدية والبيئة (بيانات غير منشورة)
[٥٤] وزارة البيئة (سابقا)، ٢٠١٥

ثالثاً: التحديات

يمكن إجمال أهم التحديات المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي بما يلي:

الضغـوط الهائلة على النظم البيئية والأنظمة الرئيسـية المسـاندة للحياة الفطريـة. وكذلك مواجهة تزايـد كميـة الانبعاثـات الناتجة عن الاسـتهلاك وعن كمية الطاقـة اللازمة لتحلية الميـاه وتبريد الهواء، مقرونة بندرة الغابات والمسـطحات الخضراء والبيئات الزراعية التي تسـتهلك الغازات الدفيئة، وتعرض البيئة البحرية لمصادر صرف متعددة تشمل مياه التبريد الحارة المتدفقة من المدن الصناعية، بالإضافة إلـى صرف ميـاه التفويـر والمياه الأجاج مـن محطات التبريـد بعد المعالجـة. بالإضافة إلى الأثر السـلبي لعمليات الردم والحفر لأعمال الموانئ والجزر السـكنية والسـياحية وكذلك الأنشـطة البحرية المتنوعة المتعلقـة بالفنـادق والمنتجعات السـياحية، وكذلك تفعيل حفـظ وترميم النظـم الإيكولوجية البرية والنظـم الإيكولوجية للمياه العذبـة الداخلية وخدماتها. والمحافظة على الكائنـات البرية والبحرية من الانقراض، ويشكل التصنيع السريع وتغير المناخ والأنواع الغازِيَة وندرة المياه وتناقص الموائل تهديداتٍ كبيرة للتنوع الحيوي.

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

أدرك المعنيون بشؤون التخطيط للتنمية في دولة قطر بأن أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وغاياتها كل لا يتجزأ، لذا يتم اتباع نهج متكامل لتنفيذ الأهداف والغايات، وذلك بغية تعزيز التعاون وإقامة الشراكات الوطنية والدولية عند تنفيذ الأهداف التي تمت مواءمتها مع قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. وسنعرض فيما يلي الأساليب التي تتبعها دولة قطر في تنفيذ الأهداف والغايات المدرجة في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام ٢٠١٨.

UNCTAD XIII
CLOSING PLENARY
OF THE COMMITTEE OF THE WHOLE
أونكتاد ١٣

الشراكة في التنمية

الهدف ١٧.١٦

تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تم التأكيد في استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢، على أن التعاون الدولي الذي تقوم به الدولة يهدف إلى تعزيز دورها الإقليمي والعالمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز التبادل الثقافي مع البلدان والشعوب العربية بشكل خاص، ومع بقية بلدان العالم بشكل عام، بغية مساعدتهم على النهوض في العديد من المجالات التنموية، وتوفير الدعم لمشاريع مكافحة الفقر والبطالة والأمية، وإقامة السلام ومكافحة الجريمة والإرهاب، كما تطلعت دولة قطر إلى رعاية ودعم الحوار بين الحضارات، وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين عن طريق المبادرات السياسية والمساعدات التنموية والإغاثية.

وعلى هذا الصعيد تتوافق أهداف المساعدة الإنمائية التي تنتهجها الدولة مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ومع المادتين السادسة والسابعة من الدستور الدائم لدولة قطر واللتين تنصان على «احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها»[٥٥].و«تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام»[٥٦].

أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أمر ضروري لمواجهة التحديات وتعزيز الاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على المواطنين والمقيمين[٥٧]، هذا بالإضافة إلى إسهامات القطاع الخاص في التنمية عن طريق مساهمته في مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility(CSR) والتزاماً منها بروح ونصوص اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي تبذل دولة قطر جهوداً كبيرة في مساعدة بعض الدول على الحفاظ على تراثها الإنساني التاريخي.

[٥٥] المادة السادسة من الدستور الدائم لدولة قطر
[٥٦] المادة السابعة من الدستور الدائم لدولة قطر
[٥٧] https://www.globalreporting.org/information/news-and-press-center/Pages/Growing-role-for-the-private-sector-in-the-2030-Agenda.aspx

المساعدات التنموية والإغاثية التي قدمتها دولة قطر

الهدف ١٧.٢

تنفيذ جميع التزامات المساعدة الإنمائية

اعتمدت دولة قطر في رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ نهجاً يقوم على أن للشعوب الحق في الحياة الكريمة التي ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقدمت وبشكل طوعي العون الإنمائي للدول النامية، لاسيما البلدان الأقل نمواً، بغية مساعدتها على تحقيق هدف أجندة التنمية المستدامة المشار اليه أعلاه، علماً بأن الالتزام الدولي في مجال المساعدات الإنمائية يقع على عاتق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) وفقاً للالتزامات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية Official Development Assistance(ODA). التي تشير إلى التزام العديد من تلك البلدان بتخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد استجابت لتوصيات أجندة أديس أبابا بشأن تمويل التنمية التي اعتمدت عام ٢٠١٥، بتوفير موارد تمويل لتنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٥٨] على الصعيد الدولي، وقد ارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر بشقيها الحكومي وغير الحكومي من حوالي ٤٨٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ إلى ما يفوق ملياري دولار امريكي عام ٢٠١٧، وفقاً لما صرح به وزير المالية القطري في الجلسة الافتتاحية لأعمال الاجتماع الرفيع المستوى التحضيري لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، المنعقد في مدينة الدوحة عام ٢٠١٧[٥٩]، هذا وتركزت مساعدات قطر التنموية والإغاثية عام ٢٠١٨ على التبرع لمساعدة اللاجئين السوريين الذين تقطعت بهم السبل، وتقديم دعم مالي إلى منظمات اليونسكو والأونروا بهدف تغطية نشاطاتها. كما رعت دولة قطر إعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المنعقد في الدوحة بتاريخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨[٦٠]. كما التزمت بتقديم الدعم المالي لتعزيز قدرة اليونسكو في الحفاظ على مواقع التراث العالمي في المناطق التي قد تتعرض للكوارث الطبيعية. ولقد أدرجت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو مدينة «الزبارة» الأثرية في دولة قطر ضمن قائمة مواقع التراث العالمي .

[٥٨] http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf
[٥٩] http://www.un.org/esa/ffd/high-level-conference-on-ffd-and-2030-agenda/index.html
[٦٠] http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_kanon%5C2403%5Catf_p5%20(1).pdf

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

الهدف ١٧.١٧

تشجيع الشراكات الفعالة

في إطار الجهود الوطنية لتفعيل أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ استضافت دولة قطر المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، يومي ٢٠ و٢١ أبريل ٢٠١٦ في مدينة الدوحة، وقامت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيم هذا المؤتمر، حيث أكد المشاركون على أن الشراكة في التنمية هي أحد أهم الأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة خاصة على الصعيد الوطني، حيث تتوفر الخلفية الثقافية والعادات المجتمعية والتقاليد التي تحض على المشاركة المجتمعية من أجل بناء مجتمع لا يهمش فيه أحد بل يتمتع فيه السكان بمستويات عالية من نوعية الحياة. وصدر عن المؤتمر المذكور إعلان الدوحة المتعلق بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الذي أكد على دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومساعدة الحكومات في تنفيذها أهداف وغايات الأجندة المذكورة وإعداد التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز[٦١].

[٦١] http://www.qatarsocial.org/

الجوانب المؤسسية والحوكمة

واءمت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء نتائج وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتكون من ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية. وبهذه المواءمة تصبح أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ مكوناً من مكونات استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وستحظى أهدافها وغاياتها بذات الاهتمام الذي ستحظى به أهداف استراتيجية التنمية الوطنية المذكورة. وستعمل الجهات المنفذة على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه، وبذلك تكون دولة قطر قد التزمت بتحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومن أجل ذلك تم تشكيل لجان رفيعة المستوى وفرق ومجموعات عمل فنية تعنى بتوفير المؤشرات اللازمة لرصد التقدم وإعداد التقارير الدورية، والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف. ويعرض الرسم البياني التالي، آليات تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

شكل (١): آلية تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

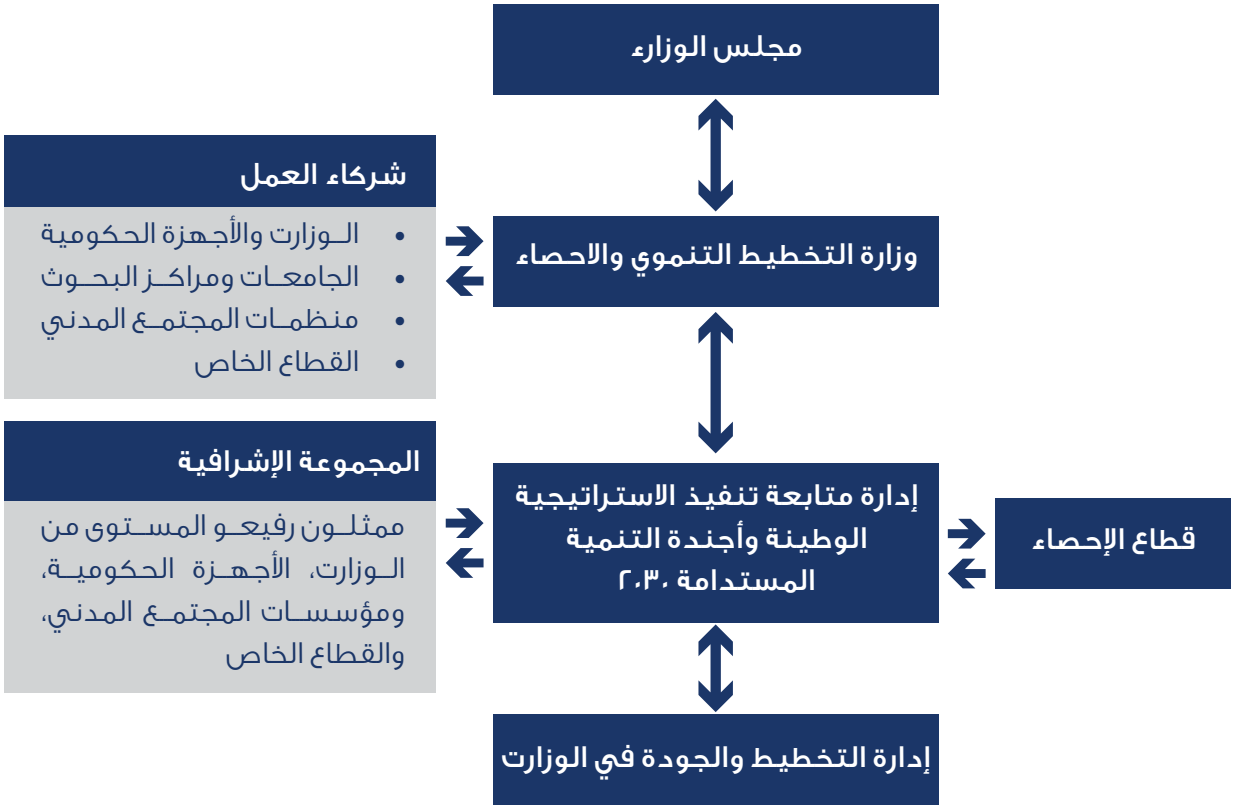

دور التكنولوجيا في بناء الاقتصاد المعرفي في دولة قطر

الهدف ١٧.٦

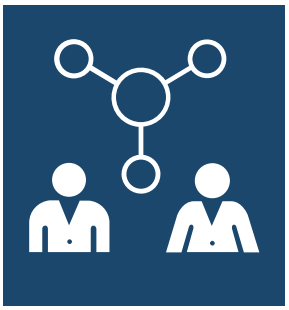

تعزيز التعاون والمشاركة في ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي
Qatar National Research Fund
Member of Qatar Foundation

حرصت دولة قطر على تعزيز استخدام التكنولوجيا في تنفيذ معظم برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهادفة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في الدولة وإقامة مجتمعات مستدامة لا يهمش فيها أحد. وتوفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث ٢٠١٢[٦٢] إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر، التي تسهم في توجيه خطط البرامج ومقاييس الأداء عبر توجيه قرارات الاستثمار في برامج البحوث والتطوير التي تتناول الأولويات الوطنية، والتقدم نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، في أن تصبح قطر مركزًا رائدًا للتميز والابتكار في مجالي البحوث والتطوير. كما أطلقت مؤسسة قطر الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي في عام ٢٠٠٦ كجزء من التزامها المستمر بإقامة الاقتصاد القائم على المعرفة. وتولي الدولة لمؤسسة قطر أهمية قصوى استناداً إلى دورها الحيوي في تحقيق النمو سواء داخل قطر أو على الصعيد الإقليمي، وكونها وسيلة لتنويع اقتصاد البلاد، وتعزيز الفرص التعليمية، وتطوير المجالات المؤثرة في المجتمع كالصحة والطاقة والبيئة[٦٣]. وتشير نتائج مسح البحث والتطوير الذي أجرته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في عام ٢٠١٥ إلى أن دولة قطر قد أنفقت حوالي ٨٩٤ مليون دولار أمريكي على مشاريع بحثية متنوعة، وبلغ حجم الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في نفس العام حوالي ٠,٥١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل الإنفاق المحلي على البحوث حوالي ٩٨ ٪ من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير[٦٤]. وهذا بالإضافة إلى النشاط البحثي الهام في جامعة قطر وجامعة حمد والجامعات المتعددة المنضوية تحت مظلة مؤسسة قطر، وتُنفذ العديد من البحوث في إطار ثلاثة معاهد مرموقة هي:

١. **معهد قطر لبحوث الطب الحيوي**
٢. **معهد قطر لبحوث الحوسبة**
٣. **معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة**

ويسهم الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي بالتعاون مع العديد من مراكز البحوث في العالم في تمويل عدد كبير من البحوث المشتركة مع الجامعات ومراكز البحث الدولية.

واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا
QATAR SCIENCE & TECHNOLOGY PARK
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

وفي مجال تعزيز الابتكار على الصعيد الوطني صدر قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا[٦٥]، وهي عضو في قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر، وهي عبارة عن منطقة حرة وحاضنة للشركات التكنولوجية الناشئة في قطر تهدف إلى دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في قطر، والعمل على تسريع التسويق التجاري للتكنولوجيا المطورة، بما يساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي في الدولة. وتركز الواحة

[٦٢] https://www.qf.org.qa/news-ar/348
[٦٣] https://www.qnrf.org/ar-qa/
[٦٤] https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/RAndD/2015/RD_Qatar_2015_Ar.pdf
[٦٥] http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=275&language=ar

على أربعة محاور رئيسية تتسق مع استراتيجية قطر الوطنية للبحوث التي أطلقت عام ٢٠١٢، وهي الطاقة، والبيئة، والعلوم الصحية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وتضم الواحة شركات صغيرة ومتوسطة، ومؤسسات دولية كبرى ومعاهد بحثية تعمل وفقًا لقانون المنطقة الحرة، وتتميز بتضافر جهودها وتعاونها في تمويل المشروعات الجديدة، وترسيخ مفهوم الملكية الفكرية، وتعزيز مهارات إدارة التكنولوجيا، وتطوير منتجات مبتكرة. كما تدعم واحة قطر توطين أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر، وتعزز من مكانتها كمركز دولي للبحوث التطبيقية، والابتكار، وتوفير الحاضنات وريادة الأعمال[٦٦].

بناء القدرات

اهتمت دولة قطر بتعزيز قدرات مواطنيها بغية تمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، فأقامت المدارس والجامعات بأنواعها، واوفدت العديد من الطلاب في بعثات دراسية خارج الدولة. كما توسعت في تطوير برامج تدريبية لموظفي القطاع العام في إطار برنامج المسار الوظيفي التدريبي، الذي تنفذه وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. هذا وقد احتلت دولة قطر المرتبة ٣٣ عالميا والأولى عربياً في دليل التنمية البشرية عام ٢٠١٥[٦٧].

[٦٦] https://qstp.org.qa/
[٦٧] http://hdr.undp.org/en/year/2017

الهدف ١٧.٩

تعزيز قدرات أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

الإسهام في بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي

تشكل المساعدات التنموية في مجال بناء القدرات للبلدان الأقل نمواً هدفاً رئيساً لعدة مبادرات ضمن برنامج قطر للتعاون الدولي. فالحد من الفقر وتوفير فرص العمل في مشاريع البنية التحتية، فضلاً عن توفير التعليم والرعاية الصحية، تعتبر أحد مجالات التركيز الأساسية في هذا البرنامج. ومن هذا المنطلق قامت مؤسسة قطر باستحداث وتنفيذ مبادرة مؤسسة «صلتك» لدعم طموحات الشباب العربي والعالمي في الحصول على العمل اللائق، وتوفر مؤسسة «التعليم فوق الجميع» فرصاً تعليمية، خاصة للأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، أو يواجهون أزمات إنسانية. وتقوم هذه المبادرة على التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال تعزيز حق جميع الأطفال في التعليم، والمساعدة على ضمان ذلك الحق. وحقق هذا البرنامج إعادة الحاق ١٠ ملايين طفل بالمدارس حول العالم، باستثمار حوالي ١,٨ مليار دولار في البرنامج المذكور وفقاً لما أفادت به مصادر مؤسسة قطر. ويتم ذلك في إطار تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب. وتشجع دولة قطر وتدعم الطلبة الأجانب الموهوبين والمتميزين من الدول الأقل نمواً للدراسة في جامعتها وفي معهد الدوحة للدراسات العليا وجامعة حمد وجامعات المدينة التعليمية. وسيساعد ذلك على بناء علاقات طويلة الأمد بين دولة قطر والدول التي ينتمي إليها الطلاب. كما أن رعاية طلاب دوليين متميزين تساعد على تعزيز التنمية الوطنية عن طريق الاستفادة من هذه القدرات في سوق العمل القطري.

آليات رصد ومتابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة

في إطار سعيها لبناء نظام كفوء وفعال ومتكامل لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، قامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بمواءمة أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ للدولة، كما قامت بتطوير نظام للرصد والمتابعة يرصد مسار تنفيذ قطاعات الاستراتيجية الوطنية الثانية وتنفيذ غايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بغية التعرف على التحديات التي تواجه عمليات التنفيذ في الوقت المناسب. وسيستند قياس مدى التقدم المحرز على مؤشرات أداء رئيسية متفق عليها بين الأطراف ذات العلاقة ومتضمنة في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢. وسيُدَّعَم نظام الرصد والمتابعة ببرمجيات تكنولوجية متطورة بغية إنتاج تقارير دورية عبر لوحات قياس متطورة Dashboards يتم بشكل دوري وعلى فترات سنوية، ونصف سنوية، وربع سنوية لقياس التقدم المحرز في أبرز مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ وغايات أجندة التنمية المستدامة باستخدام المؤشرات التي تم اعتمادها في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

التجارة الدولية

الهدف ١٧.١٠

تطوير نظام تجارة عالمي في إطار منظمة التجارة العالمية

تشكل التجارة الدولية أداة تمكينيه قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يشكّل بدوره شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً، فعن طريق ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية، توفّر الصادرات والواردات معاً قناة بالغة الأهمية لتدفق الأموال والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وعلى هذا الصعيد تؤكد دولة قطر على اعتماد أجندة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مدينة الدوحة بقطر في نوفمبر ٢٠٠١[٦٨]. وترتبط دولة قطر بمعاهدات تجارية مع العديد من بلدان العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري للسلع بين دولة قطر وباقي بلدان العالم حوالي ٣٥٥ مليار ريال قطري، في حين بلغ الميزان التجاري حوالي ١٣٧ مليار ريال قطري عام ٢٠١٧. هذا وتمتاز دولة قطر بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد عالمية في إطار منظمة التجارة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تستضيف عدداً كبيراً من الوافدين من جنسيات متعددة يعملون في العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة. وتشير مصادر مصرف قطر المركزي إلى أن حجم التحويلات النقدية للعمالة الوافدة في الدولة قد بلغ حوالي ١٢,٧ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٧[٦٩]. وتسهم هذه التحويلات في تنمية البلدان التي تنتمي إليها العمالة الوافدة.

[٦٨] https://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/dda_e.htm#declaration

[٦٩] امصرف قطر المركزي، ٢٠١٨/٣/٣١

البيانات والرصد والإبلاغ

الهدف ١٧.١٩

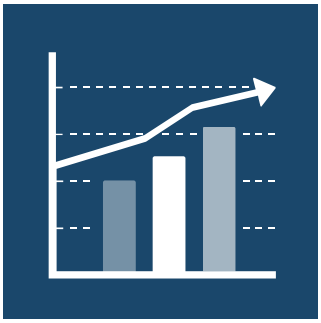

مواصلة تطوير مقاييس للتقدم

بغية بناء قدراتها الإحصائية الوطنية وتمكينها من إنتاج قائمة المؤشرات التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في الدورة الثامنة والأربعين المنعقدة في مارس ٢٠١٧، انضمت دولة قطر ممثلة بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى مشروع التحول في نظام الإحصاءات الرسمية الذي تسيره شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة. وستستخدم تلك المؤشرات من قبل المعنيين في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وكذا استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨– ٢٠٢٢، وعليه تم إعداد خارطة طريق لتحديث النظام الإحصائي الوطني تتضمن ما يلي:

١. تقييم النظام الإحصائي الوطني وتحديد مواطن القوة والفجوات في العملية الإحصائية.

٢. تقييم مدى توفر مؤشرات أجندة التنمية المستدامة السالفة بالذكر.

٣. تشكيل فريق عمل يهدف إلى وضع خطة وطنية لإنتاج المؤشرات اللازمة لرصد تنفيذ أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤. تشكيل مجموعات عمل قطاعية تعمل على إعداد خطط قطاعية لتوفير مؤشرات أجندة التنمية المستدامة ومؤشرات وطنية قطاعية وفقاً لموضوعات محددة كمؤشرات التعليم والصحة والبيئة.

٥. بناء قاعدة بيانات وطنية لمؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتحديثها دورياً، وتوفيرها للمستخدمين الوطنيين والدوليين.

وتستند خطة التحديث التي اعتمدتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء على العديد من المبادرات الدولية المختلفة التي تعمل على تحديث الإحصاءات الرسمية. فبالإضافة إلى توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفرق العمل المنبثقة عنها، كالفريق الرفيع المستوى الأوروبي لتحديث النظام الإحصائي (HLG-MOS)، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي «يورو ستات» وخطة عمل كيب تاون لبيانات التنمية المستدامة (CTGAP) التي تدعو إلى تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، ستعتمد خارطة طريق تحديث النظام الإحصائي في الدولة على تجارب هذه المبادرات والمجموعات وعلى الممارسات الفضلى للدول المتقدمة.

الخلاصة والخطوات المستقبلية

استطاعت دولة قطر أن توائم أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢ نظراً لاهتمام استراتيجيات التنمية الوطنية في تنفيذ ما جاء في ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي أخذت في الاعتبار محاور التنمية المستدامة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتمكنت الدولة من خلال جهود المؤسسات الوطنية من تحقيق العديد من الأهداف الهامة في مجالات تطوير البنى التحتية والمواصلات، وتعزيز إجراءات الأمن والسلامة، والتنمية الحضرية وانعكاساتها في مجالات الصحة والتعليم والعمل والثقافة، وإنجاز العديد من مشاريع الطاقة والمياه والكهرباء والحفاظ على البيئة وتوثيق الشراكات مع القطاعات المختلفة بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ورغم الحصار الجائر الذي تم فرضه من قبل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ومصر وما ترتب عليه من أعباء اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية، إلا أن الدولة استطاعت تجاوز ذلك عن طريق إيجاد سبل مختلفة لتفادي آثارها عن طريق إيجاد البدائل المختلفة، وتوثيق شراكتها مع الدول الصديقة، والاستمرار في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الحيوية.

الخطوات المقبلة

ستستمر دولة قطر في تمسكها بالتزاماتها الخاصة بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في سياساتها وبرامجها لتوائمها مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وستواصل سعيها المستمر لضمان تحقيق أهداف وغايات الأجندة بالتزامن مع تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، وبما يركز على الأولويات الوطنية لكل قطاع. يشمل ذلك استمرار التعاون والشراكة والتضامن بين القطاعات المختلفة من قطاعين عام وخاص، ومجتمع مدني في سبيل تحقيقها، وكذلك أخذ المشورة والاقتراحات والتوصيات التي تتناول جوانب مواجهة تحديات التنفيذ في المرحلة القادمة. والاستفادة من الممارسات السابقة في تعزيز الممارسات الإيجابية والتي اتضح أثرها، وكذلك تفادى المعوقات والصعوبات بإيجاد سبل مواجهتها والتغلب عليها. كما سوف تبذل دولة قطر قصارى جهدها لتمكين الجهات المعنية من توفير المؤشرات الإحصائية المتعلقة بقياس تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي لم يتم توفيرها حتى الآن.

وسيعزز نظام الرصد والمتابعة من قدرة الدولة على ضمان تنفيذ الأهداف وفقاً للخطط المرسومة والمدد الزمنية التي تم تحديدها لضمان جودة التنفيذ، وتذليل الصعوبات، وتجاوز التحديات المستقبلية المحتملة أولاً بأول. وسوف تستمر الدولة في تشكيل الفرق الوطنية التي تدعم عملية التنفيذ بالرؤى والمقترحات والتوصيات. كما سوف يتم تتبع التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف والغايات من خلال التقارير الدورية والتي سيتم رفعها لمجلس الوزراء. كما سوف تستمر دولة قطر في تعزيز القدرات الإحصائية المتعلقة بجمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وتوفير مؤشرات أجندة التنمية المستدامة للمستخدمين، وتنفيذ تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠.

المراجع

المراجع العربية

- الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (٢٠١٥) . إنجازات كهرماء، العدد ٥٦
- الهيئة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء). السياسة المائية لدولة قطر (غير منشورة)
- الهيئة العامة للسياحة، دولة قطر، الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة القطري، المرحلة القادمة (٢٠١٧ – ٢٠٢٣).
- وزارة البلدية والبيئة، دولة قطر (٢٠١٦). شبكة نظم المعلومات الجغرافية، الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر– الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ٢٠٣٢
- وزارة البلدية والبيئة، دولة قطر (٢٠١٧). حدائق قطر، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٧
- وزارة البيئة(سابقا)، دولة قطر، الخطة الخمسية لتطوير قطاع الثروة السمكية (٢٠١١–٢٠١٦)
- وزارة التخطيط التنموي والاحصاء (٢٠١٥). نشرة الاحصاءات البيئية. دولة قطر
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (٢٠١٦). الإحصاءات البيئية. دولة قطر
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (٢٠١٧). الإحصاءات السكانية والاجتماعية، فصل السكان. دولة قطر
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (٢٠١٨). استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨–٢٠٢٢)، الطبعة الأولى يناير ٢٠١٨
- وزارة التخطيط التنموي والاحصاء /اللجنة الدائمة للسكان، السياسة السكانية لدولة قطر (٢٠١٧–٢٠٢٢)
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء(مارس ٢٠١١). استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر(٢٠١١–٢٠١٧)، الطبعة الأولى

English references

- The Permanent Committee of Emergency (2015). National progress report on the implementation of the Hyogo Framework for Action (2013-2015), Qatar
- UNDP (2017) GUIDELINES TO SUPPORT COUNTRY REPORTING ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS
- United Nations Development Group(2017) SDG COUNTRY REPORTING GUIDELINES.
- United Nations ESCAP(2015). Integrating the Three Dimensions of Sustainable Development
- United Nations. (2016) Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators (E/CN.3/2016/2/Rev.1). https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11803Official-List-of-Proposed-SDG-Indicators.pdf
- United Nations. Division for Sustainable Development (DSD). Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2018). Hand Book for the Preparation of Voluntary National Reviews
- United Nations. Economic and Social Council (2018) . Mainstreaming of the three dimensions of sustainable development throughout the United Nations system. Report of the Secretary General.
- United Nations. General Assembly (2015) Draft outcome document of the United Nations summit for the adoption of the post-2015 development agenda. Sixty-ninth session
- World Bank (2017). World Development Indicators
- Yale University : http://epi.envirocenter.yale.edu

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

Ministry of Development Planning and Statistics

WWW.MDPS.GOV.QA